الإطار القانوني الناظم لأنظمة الذكاء الاصطناعي في فلسطين:

دراسة مقارنة

د. أمير خليل

أستاذ مشارك في كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، فلسطين

أ. بنان طنطور

باحثة قانونية، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، فلسطين

سلسلة أوراق بحثية حول القانون وتكنولوجيا المعلومات

(2023/1)

معهد الحقوق- جامعة بيرزيت

الإطار القانوني الناظم لأنظمة الذكاء الاصطناعي في فلسطين: دراسة مقارنة

سلسلة أوراق بحثية حول القانون وتكنولوجيا المعلومات (2023/1)

معهد الحقوق - جامعة بيرزيت

بيرزيت، 2023

© جميع الحقوق محفوظة لـ: معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، فلسطين

نشرت هذه الورقة بدعم من مؤسسة كونراد أديناور

Copyright © 2023 by Institute of Law, Birzeit University, Palestine.

This Publication is supported by

Konrad Adenauer Stiftung

الآراء الواردة في هذا الورقة تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي معهد الحقوق، ويتحمل الكاتب المسؤولية الكاملة عن المعلومات الواردة في هذا الكتاب وتوثيق مصادر معلوماتها.

- **ملخص الدراسة**

تتناول الدراسة الإطار القانوني الناظم لأنظمة الذكاء الاصطناعي في فلسطين من خلال مراجعة وتحليل التشريعات والسياسات المختلفة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في فلسطين والدول محل المقارنة. بحيث تناولت الدراسة واقع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون بشكل عام، كما تناولت الدارسة البيئة التشريعية للذكاء الاصطناعي في فلسطين وضرورة تنظيم الذكاء الاصطناعي ضمن القوانين الفلسطينية بعد مراجعة السياسات والإجراءات التشريعية في الدول الأخرى. ثم تناولت الدراسة التحديات القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في النظام القانوني الفلسطيني. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دور واضح للذكاء الاصطناعي في مجال القانون، وأن الإطار القانوني الناظم للذكاء الاصطناعي في فلسطين لم يكتمل بعد. كما توصي الدراسة بضرورة قيام المشرع الفلسطيني بمراجعة التشريعات المحلية ذات العلاقة ومراعاة وإدراج التطورات الحديثة في مجال الذكاء الاصطناعي في هذه القوانين.

الكلمات الدالة: الذكاء الاصطناعي، فلسطين، تطبيقات الذكاء الاصطناعي، الحقل القانوني.

- Abstract

The Legal Framework Regulating Artificial Intelligence in Palestine: A Comparative Study[1]

The study addresses the legal framework regulating artificial intelligence in Palestine by reviewing and analyzing different legislation and policies related to artificial intelligence in Palestine and other countries. The study examines the artificial intelligence applications in the field of law in general, and it examines the legislative environment for artificial intelligence in Palestine and the need for regulating the artificial intelligence within the Palestinian laws after reviewing the legislative policies and procedures in other countries. Then, the study addresses the legal challenges of artificial intelligence applications in the Palestinian legal system. The study concluded that there is an obvious role for artificial intelligence in the field of law, and the legal framework for artificial intelligence in Palestine is not yet completed. The study also recommends that, the Palestinian legislature has to revise the relevant local legislation in order to consider and include the recent developments in the field of artificial intelligence in these laws.

Keywords: Artificial Intelligence, Palestine, artificial intelligence applications, legal field.

[1] Amir Khalil, Associate Professor at the Faculty of Law and Public Administration, Birzeit University, Palestine. Banan Tantour, Legal researcher at the Faculty of Law and Public Administration, Birzeit University, Palestine.

- **مقدّمة الدراسة**

يعتبر التطور التكنولوجي من المواضيع المهمة التي طَرحت نفسها بقوة في جميع القطاعات، فلقد شهد العالم في الآونة الأخيرة تطورات هائلة في مجال التكنولوجيا واستخداماتها وعلى وجه الخصوص في مجال الإنترنت، الذي أصبح جزء مهم في حياة البشرية، ففي كل يوم هناك شيء جديد في عالم الإنترنت ينعكس على سلوك الأفراد وعلى علاقات افراد المجتمع بعضهم ببعض ومن اهم الأنظمة التكنولوجية التي تأثرت بها البشرية بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة أنظمة الذكاء الاصطناعي الذي احدثت قفزة نوعية نتيجة استخدامها في اغلب المجالات.

فقد تم استخدام مصطلح الذكاء الاصطناعي لأول مرة بصورة رسمية خلال مؤتمر في جامعة دارتموث في هانوفر بالولايات المتحدة الأمريكية في صيف عام 1956، ومنذ ذلك الوقت بدأ استخدام مصطلح الذكاء الاصطناعي بكثرة وأخذ في الانتشار، ففي عام 2010 بدأت نهضة الذكاء الاصطناعي حيث بدأت تظهر تطبيقات مثمرة في العديد من المجالات مثل استخدام الذكاء الاصطناعي في التعرف على الكلام، التعرف على الصور، فهم اللغة الطبيعية، سيارة ذاتية القيادة، إلخ.(2)

ويشير مصطلح الذكاء الاصطناعي إلى قدرة أجهزة الحاسوب على أداء مهمات بحاجة إلى ذكاء مماثل لذكاء الكائنات الحية، كالقدرة على التفكير، والتعلم. وتعرف تقنيات الذكاء الاصطناعي بأنها القدرة الفعالة لأنظمة الآلات والبرامج الحاسوبية على تنفيذ مهام تتطلب التفكير الذاتي والتحليل واتخاذ القرارات بطريقة تشبه الطريقة التي يفعلها البشر بحيث تستطيع التفكير بنفس كفاءة العقل البشري.[3]

بحيث ساهم الذكاء الاصطناعي في خدمة البشرية في شتى المجالات حيث دخل الذكاء الاصطناعي في مجال الصناعة والتجارة والقطاع العسكري والطبي والتعليم القانوني والقضاء وتحقيق العدالة، وتتضمن التقنيات والتطبيقات المستخدمة في الذكاء الاصطناعي، الآلات التي تتعلم وتتكيف وتتطور بشكل مستمر من خلال البيانات التي تجمعها، والتي يتم تحليلها وتفسيرها باستخدام الخوارزميات والنماذج المعقدة، وتتضمن أيضاً تصميم الروبوتات والبرامج والتطبيقات الذكية للمساعدة في حل المشكلات وإجراء العمليات الحسابية والتنبؤ بالأحداث المستقبلية.[4]

---

[2] Jean-Gabriel Ganascia, Artificial intelligence: between myth and reality. Available at: https://en.unesco.org/courier/2018-3/artificial-intelligence-between-myth-and-reality, (24/6/2023).

[3] محمد الطوخي، تقنيات الذكاء الاصطناعي والمخاطر التكنولوجية، (2021)، مجلة القيادة العامة لشرطة الشارقة –مركز بحوث الشرطة، مجلد 30، العدد 116، ص 61.

[4] عماد الدحيات، نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا: إشكالية العلاقة بين البشر والالة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 8، العدد 5، 2019، ص 16.

ولكن على الرغم من المزايا التي لحقت بالذكاء الاصطناعي، إلا أنه من ناحية أخرى فإن استخدام الذكاء الاصطناعي أدى إلى ظهور الكثير من الإشكاليات والتحديات والتخوفات لدى البشرية، واهمها التحديات القانونية والأخلاقية والأمنية والتكنولوجية وكذلك التخوف من الاستعاضة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي بديلاً عن الانسان.[5]

لذا لجأت بعض الدول للبحث عن اطار تشريعي ينظم استخدامات تقنية الذكاء الاصطناعي أو وضع قواعد وميثاق أخلاقي يوضح اخلاقيات استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومن الأمثلة على ذلك قيام المشرع في الولايات المتحدة الامريكية بإصدار قانون مستقبل الذكاء الاصطناعي في العام 2017،[6] كما واصدر المشرع الأوروبي في عام 2019 مجموعة من الارشادات حول بيان كيفية تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي،[7] وففي مصر وضع المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي الميثاق المصري للذكاء الاصطناعي 2023،[8] وفي دولة الامارات العربية وضعت هيئة دبي الرقمية مجموعة من المبادئ والإرشادات حول أنظمة الذكاء الاصطناعي، وغيرهم من الدول التي بدأت تسعى لوضع أُطر وقواعد متعلقة بانظمة الذكاء الاصطناعي.[9]

بالاضافة إلى ذلك، فقد اضحى من المناسب ان تواكب التشريعات المحلية والدولية التطورات المتسارعة في تقنية الذكاء الاصطناعي، حتى يتم من خلالها تحديد المسؤوليات والقيود والحقوق المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، علماً ان مسألة تطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي تعتبر تحدياً كبيراً للدول والمجتمعات.

- **إشكاليات الدراسة**

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الإطار القانوني الناظم لتقنيات الذكاء الاصطناعي في فلسطين، من خلال مراجعة وتحليل القوانين والتشريعات المحلية المتاحة واللوائح ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي في فلسطين والدول محل المقارنة، من حيث وجود تشريعات خاصة ناظمة لانظمة الذكاء الاصطناعي من عدمه، والتوجهات الدولية في تبني تشريعات خاصة لانظمة الذكاء الاصطناعي وذلك بالتزامن مع وجود تطور وتسارع هائل في استخدامات برامج الذكاء الاصطناعي. ومن جانب أخر وجود تحديات قانونية لاستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي، والبحث في مدى انسجام التشريعات الموجودة حالياً مع عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي وحاجة الدول إلى قوانين خاصة أو تطوير قوانينها لتتوائم مع

---

[5] عماد الدحيات، المرجع السابق.

[6] S.2217 - FUTURE of Artificial Intelligence Act of 2017. Available at: https://www.congress.gov/bill/115th-congress/senate-bill/2217/text (24-6-2023).

[7] Ethics guidelines for trustworthy AI, 2019. Available at: https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/library/ethics-guidelines-trustworthy-ai (25/6/2023).

[8] قرار مجلس الوزراء المصري رقم 2889، بشأن إنشاء مجلس وطني الذكاء الاصطناعي، نشر في الجريدة الرسمية، العدد 47 مكرر، في 24/ 11/ 2019.

[9] كريم علي، الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي، (2022)، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل الأبحاث الثانوية المعمقة، العدد 54، ص 58. انظر أيضاً إلى، عائشة بنت بطي بن بشر، مبادئ وإرشادات أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.digitaldubai.ae/ar/initiatives/ai-principles-ethics (24-6-2023).

فكرة الذكاء الاصطناعي وتحديد أهمية وضرورة وضع إطار قانوني مناسب لحماية المواطنين وتنظيم استخدام التكنولوجيا الذكية من خلال اقتراح توجهات وسياسات تشريعية متعلقة بالذكاء الاصطناعي في فلسطين.

وبناء على إشكالية هذه الدراسة تُثار مجموعة من التساؤلات في هذا الصدد ومنها:

1. ما هو واقع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون؟
2. ما مدى الحاجة إلى تشريعات خاصة تنظم تقنيات الذكاء الاصطناعي في فلسطين؟ هل تكفي التشريعات الوطنية المتوفرة في فلسطين كبيئة تشريعية ناظمة لانظمة الذكاء الاصطناعي؟
3. ما هي السياسات التشريعية ذات العلاقة بالذكاء الاصطناعي؟
4. ما هي التحديات القانونية التي قد تواجه تنفيذ وتطبيق الذكاء الاصطناعي في النظام القانوني الفلسطيني؟

- **أهمية الدراسة**

يشهد الواقع العملي في يومنا الحاضر استخداماً متزايداً للتكنولوجيا والرقمنة، وتعتبر برامج الذكاء الاصطناعي والربوتات من أهم التقنيات التكنولوجية التي انتشرت في الآونة الأخيرة، وعلى الرغم من مخاطرها وعدم تنظيمها من الناحية القانونية في أغلب الدول محل المقارنة، الامر الذي جعلنا نميل للبحث في هذا الموضوع والذي يعتبر من المواضيع الجديدة التي بدأت تلفت نظر الشركات والحكومات وحتى الأشخاص العاديين بالنظر إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي باعتبارها المستقبل، الا انه لا يمكن التسليم بأن العمل الإلكتروني والرقمي بمميزاته معصوماً عن الخطأ، فيجب أن نوازي بين التطور التكنولوجي والخدمات التي تتطور بناءً عليه، والمسؤولية عن الأضرار التي تسببها التقنيات الحديثة من ناحية أخرى، وهذا ما دفعنا إلى تخصيص هذه الدراسة في البحث عن الأُطر القانونية الناظمة للذكاء الاصطناعي من خلال مراجعة وتحليل القوانين المحلية المتاحة واللوائح ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي.

وتكمن أهمية الدراسة في أنّ الناتج من هذه الدراسة سيعمل على ملئ الفراغ القانوني في المكتبات القانونية، ويساعد الباحثون والقضاء والجهات المختصة في معرفة البيئة التشريعية الناظمة للذكاء الاصطناعي والتوجهات الدولية في ذلك. وهذه الدراسة مهمة من ناحية الاستفادة من تجارب الأنظمة المقارنة، وإمكانية العمل على تطوير القوانين المتعلقة بالعمل الإلكتروني والتكنولوجي في فلسطين.

- **أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تسليط الضوء على إشكالية الدراسة والتساؤلات المطروحة، حيث سيتم من خلالها التعرف على واقع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، كما وسوف تركز الدراسة على تحديد الأُطر القانونية الناظمة للذكاء الاصطناعي من خلال مراجعة وتحليل القوانين المحلية المتاحة واللوائح ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي في

فلسطين، والتحديات القانونية التي قد تواجه تنفيذ وتطبيق الذكاء الاصطناعي في النظام القانوني الفلسطيني، حيث أنه وفي السنوات الأخيرة شَهِدَ العالم ازديادًا في استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات.

- **منهجية الدراسة**

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن، حيث يستخدم المنهج الوصفي لوصف واقع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، كما ويستخدم المنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية والسياسات التشريعية ذات العلاقة بالذكاء الاصطناعي وتحليل التشريعات التي تبنت برامج الذكاء الاصطناعي في فلسطين ان وجدت، وتتبع الدراسة المنهج المقارن في مقارنة التشريعات والتوجهات الدولية كتوجه الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية في تبنيها لتشريعات ذات علاقة بالذكاء الاصطناعي من عدمه.

- **خطة الدراسة**

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مطالب: يتناول المطلب الأول واقع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون. اما المطلب الثاني فيتناول البيئة التشريعية للذكاء الاصطناعي في فلسطين حيث ستجيب الدراسة في هذا المطلب على التساؤل حول مدى الحاجة إلى تشريعات خاصة تنظم تقنية الذكاء الاصطناعي في فلسطين وكذلك بيان السياسات التشريعية ذات العلاقة بالذكاء الاصطناعي في فلسطين، أما المطلب الأخير سوف تتناول فيه الدراسة التحديات القانونية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول

و اقع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون

ساهم الذكاء الاصطناعي في خدمة البشرية في شتى المجالات حيث دخل الذكاء الاصطناعي في مجال الصناعة والتجارة والقطاع العسكري والطبي والتعليم،[10] هذا وقد تأثر القطاع القانوني مؤخراً بشكل كبير في تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث اصبح للذكاء الاصطناعي دور كبير لا يمكن تجاهله في العديد من فروع القانون كالقانون المدني، والقانون الجنائي، والقانون التجاري، والقوانين الإجرائية التي تنظم عمل المحاكم، وفي هذا الصدد يُثار التساؤل حول واقع تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على المجالات القانونية؟

ولوحظ بالاونة الأخيرة ان هناك استخدامات كثيرت لتقنيات الذكاء الاصنطاعي في مجال القانون وتحقيق العدالة، سنحاول بهذا المقام التطرق إلى دور الذكاء الاصطناعي في المجال الجنائي، وابرام العقود، وتقديم الدعم القانون والتقاضي، وذلك على النحو التالي:

1. دور الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية (المجال الجنائي)

يعتبر الذكاء الاصطناعي من اهم التقنيات الحديثة التي لها دور كبير في تحقيق العدالة الجنائية، حيث وظفت تقنيات الذكاء الاصطناعي لمساعدة أركان العدالة في الكشف عن الجرائم والتنبؤ بها، فمثلاً وظفت تقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم الإلكترونية مثل الاحتيال الإلكتروني.[11] كما ويعتبر الذكاء الاصطناعي احد اهم الأدوات التي تساعد في تحديد هوية المشتبه بهم والمتهمين من خلال صورهم ومطابقتها، حيث تم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل الصور والفيديوهات من خلال استخدام كاميرات المراقبة الذكية التي لديها القدرة على تحليل الصور والفيديوهات لاكتشاف أماكن تواجد المشبوهين أو المطلوبين والأمور غير الطبيعية وتنبيه مركز التحكم مباشرةً، كما وله دور في تحديد نوع الأسلحة المستخدمة في الجريمة المرتكبة، كما ويتم استخدام الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالضحايا المحتملين لجرائم العنف بناءً على تحليل سلوكهم، كما وله دور في تحليل السجلات المتعلقة بالعدالة الجنائية للتنبؤ باحتمال العودة إلى الإجرام، وله دور أيضا في تحليل الحمض النووي.[12]

---

[10] عماد الدحيات، مرجع السابق، ص 16.

[11] فاطمة عبد العزيز بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر، رسالة ماجستير، جامعة قطر، 2023، ص 19-20.

[12] Christopher Rigano, Using Artificial Intelligence to Address Criminal Justice Needs, National Institute of Justice, NIJ Journal / Issue No. 280, January 2019, pg 2-3.

كما وظهرت استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال المراقبة الجنائية الإلكترونية فمثلاً في العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة كالإقامة الجبرية في المنزل عن طريق استخدام السوار الإلكتروني الذي يوضع على معصم يد المتهم والذي لا يمكن خلعه إلا من خلال مختصين، وقد طبقت كل من فرنسا والولايات المتحدة وإنجلترا هذه الخاصية.[13]

كما ويمكن من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي إعداد التقارير المتعلقة بالمسجونين في المؤسسات الإصلاحية والسجون، من حيث تقييمهم ودراسة حالاتهم وذلك من خلال التقارير التي يتم إدخالها لهذه التقنيات، ثم تقوم بتحليلها والوصول بعد ذلك إلى نتيجة موضوعية وحيادية بخصوص الإفراج عن المتهم أو إكمال عقوبته.[14]

كما وللخوارزميات المستخدمة في أنظمة الذكاء الاصطناعي دور كبير في محاربة ومنع ارتكاب الجرائم من خلال تحديد الأماكن المحتمل أن تقع فيها الجريمة أو الأشخاص المزمع قيامهم بارتكابها وكذلك الملاحقة الجنائية للجناة، ومن الأمثلة على ذلك قيام الشرطة البريطانية بتحليل مليارات البيانات من المعاملات المالية للكشف عن بعض المعاملات المشبوهة والذي يديره الإنتربول.[15] كما ويتم استخدام الذكاء الاصطناعي في مراقبة أنماط حركة المرور للتنبؤ بالاصطدامات التي قد تقع وتفاديها.[16]

ومن الدول العربية التي بدأت باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال الجنائي دولة الإمارات، حيث وظفت أنظمة الذكاء الاصطناعي في نطاق العمل الجنائي والشرطي من خلال التنبؤ بارتكاب الجرائم، وجمع الأدلة الجنائية، وكذلك في إدارة الأزمات والكوارث وأنظمة المرور، كما وبدأت شرطة دبي باستخدام تطبيق ذكي لاستخراج إذن تفتيش وقبض على المتهمين خلال 10 دقائق من قبل النيابة العامة، وكذلك تم تدشين "الشرطي الروبوت" في العمل في دوريات المراقبة في الأماكن العامة وكذلك في المجلات الأمنية.[17]

وفي فلسطين بدأت الشرطة الفلسطينية تستخدم الخوذة الذكية في العمل الميداني، حيث تساعد هذه الخوذة على متابعة وملاحظة ورصد الأشخاص والمركبات وذلك من خلال اعتماد هذه الخوذة على أنظمة الذكاء الاصطناعي في التعرف على الوجوه

---

[13] محمد حميد المزمومي، المراقبة الإلكترونية كبديل للعقوبة السالبة للحرية، دراسة في ضوء النظام السعودي والأنظمة المقارنة، مجلة صوت القانون، مجلد 7، العدد 2، 2020، ص 875؛ انظر إلى: فاطمة عبد العزيز بلال، مرجع سابق، هامش ص 19.

[14] احمد علي عثمان، انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 76، 2021، ص 1545.

[15] فاطمة عبد العزيز بلال، مرجع سابق، ص 20.

[16] بن عودة حسكر مراد، إشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2022، ص 194.

[17] عبد الله سعيد الوالي، المسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الإماراتي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص 75.

للمزيد انظر إلى:

https://wam.ae/ar/details/1395302669698 (26/8/2023).

وقراءة لوحات المركبات، كما أنها تمتلك خاصية الرؤية الليلة والتي ترتبط رقمياً بغرفة العمليات المركزية لدى الشرطة الفلسطينية.[18]

وفي قطر بدأت النيابة العامة مؤخراً باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، من خلال تطبيق يعمل على تحويل المقاطع الصوتية إلى نصوص مكتوبة، حيث يتم استخدام هذا التطبيق في جلسات التحقيق، وكذلك في تحرير المحاضر، وأثناء إصدار القرارات وكتابة المذكرات.[19]

وفي مصر، تستخدم الحكومة المصرية الذكاء الاصطناعي في تحليل صور التي تلتقطها كاميرات المراقبة المتوفرة في الأماكن العامة وذلك بهدف اكتشاف اية تهديدات محتملة من خلال تحليل سلوك المشتبهين.[20]

2. دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في ابرام ومراجعة وتدقيق العقود

للذكاء الاصطناعي دورا مهما في تدقيق ومراجعة العقود حيث يتميز بالدقة والسرعة في مراجعة العقود أكثر من المحامين والبشر؛ لكونه مصمماً على برمجيات وأنظمة تمكنه من المراجعة بدقة كبيرة وسرعة فائقة،[21] ومثل ذلك ما تقوم به منصة (LawGeex) وهي منصة قانونية رائدة تقوم على مراجعة العقود وأتمتها من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي.[22]

---

[18] انظر إلى: وزارة الداخلية، الشرطة الفلسطينية، الموقع الإلكتروني ادناه:

https://www.palpolice.ps/content/422495.html (26/8/2023)

[19] للمزيد انظر، النيابة العامة تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتسريع الإجراءات القانونية، قطر:

https://2u.pw/ZJY80Qg (26/8/2023).

[20] الذكاء الاصطناعي في مصر: تطبيقات وابتكارات في العالم الافتراضي، انظر إلى الموقع الإلكتروني التالي:

https://www.marwanosman.net/blog/Artificial-Intelligence-in-Egypt (26/8/2023).

[21] احمد علي عثمان، مرجع سابق، ص 1542.

[22] في دراسة أجرتها منصة الذكاء الاصطناعي القانونية LawGeex بالتشاور مع أساتذة القانون من جامعة ستانفورد، وكلية الحقوق بجامعة ديوك، وجامعة جنوب كاليفورنيا، وضعت عشرين محاميًا من ذوي الخبرة في مواجهة ذكاء اصطناعي مدرب على تقييم العقود القانونية، وقد تم منح المتنافسين أربع ساعات لمراجعة خمس اتفاقيات عدم الإفصاح NDAs وتحديد 30 مسألة قانونية، بما في ذلك التحكيم وسرية العلاقة والتعويض. وقد تم تسجيلهم من خلال مدى دقة تحديدهم لكل مشكلة، وحقق المحامون البشريون، في المتوسط، معدل دقة يصل إلى 85%، بينما حقق الذكاء الاصطناعي دقة تبلغ 95%. كما أكمل الذكاء الاصطناعي المهمة في 26 ثانية، بينما استغرق المحامون البشريون 92 دقيقة في المتوسط. كما حقق الذكاء الاصطناعي دقة بنسبة 100% في عقد واحد، حيث حصل المحامي البشري الحاصل على أعلى الدرجات على 97% فقط.
See: Monica Chin, An AI just beat top lawyers at their own game, February 26, 2018.
https://mashable.com/article/ai-beats-humans-at-contracts, Accessed on 29/8/2023.

هذا وبالإضافة إلى ان الذكاء الاصطناعي قد أصبح يستخدم كوسيلة لأبرام العقود الذكية أو ما تسمى عقود "البلوك تشين" Blockchain فقد تم تطبيق عقود الذكاء الاصطناعي من الناحية العملية لأول مرة في آلة لبيع المشروبات الغازية، إلا أن فكرت العقود القائمة على الذكاء الاصطناعي لم تكن ممكنة التحقق في تلك الفترة من الناحية التقنية، إلى أن ظهرت تقنية سلسلة الكتل Blockchain والتي ظهرت مع ظهور عملة البيتكوين في العام 2008 ويسمي البعض عقود الذكاء الاصطناعي بعقود سلسلة الكتل لاعتمادها بصورة أساسية على منصة بلوك شين.[23] ويمكن تعريف العقود الذكية بانها: "عبارة عن مجموعة من الوعود المحددة التي تتم صياغتها في شكل رقمي (كود)، بما في ذلك البروتوكولات التي من خلالها يُنفذ الأطراف هذه الوعود"،[24] بحيث تختلف هذه العقود عن العقود العادية بانها عقود لا يتم التعبير عنها في صورة كتابية إنما تتم في شكل اكواد رقمية أو بروتوكولات يتم بموجبها تنفيذ التزامات الأطراف وحيث تحل محل طرفي العقد في اتجاه إرادة كل منهما نحو الأخر في الترتيب للتعاقد.[25] ومن أكثر الأمثلة العملية على استخدام الذكاء الاصطناعي ونظام بلوك شين عقود تداول العملات الافتراضية التي تتم عبر المنصات تداول العملات الإلكترونية.[26]

3. دور الذكاء الاصطناعي في تقديم الدعم القانوني والتوعية القانونية والبحث القانوني

قدم الذكاء الاصطناعي دور كبير في الدعم القانوني وتقديم الاستشارات والتوعية القانونية سواء للمواطنين أو للمتخاصمين أمام المحاكم، حيث فرضت بعض تقنيات الذكاء الاصطناعي نفسها على مهنة المحاماة من خلال مميزاتها الفائقة، ومن اهم الأمثلة على تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تقدم الدعم والمشورة القانونية روبوتات " الشات" حيث يمكن

---

[23] محمد ربيع، عقود الذكاء الاصطناعي: نشأتها، مفهومها، خصائصها، تسوية منازعاتها من خلال تحكيم سلسلة الكتل، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، كلية الحقوق، مصر، مج 4، العدد 56، ص 615.

[24] Nick Szabo Smart Contracts: Building Blocks for Digital Markets, 1996. Available at: https://www.fon.hum.uva.nl/rob/Courses/InformationInSpeech/CDROM/Literature/LOTwinterschool2006/szabo.best.vwh.net/smart_contracts_2.html, Accessed on 04/06/2023.

لقد ظهرت عقود الذكاء الاصطناعي لأول مرة في العام 1996 من قبل العالم نيك زابو Nick zabo والذي تحدث عن عقود الذكاء الاصطناعي في مقالة له كانت بعنوان "العقود الذكية: اللبنات الأساسية للأسواق الرقمية Smart Contracts: Building Blocks of Digital Markets. انظر إلى: محمد ربيع، مرجع سابق، ص 615.

Block chain: "is the ledger (book of records) of all transactions, grouped in blocks, made with a (decentralised) virtual currency scheme". European Central Bank, Virtual currency schemes a further analysis, February 2015, Pg. 33. Available at:

https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemesen.pdf Accessed on 18/08/2022.

[25] فاطمة عبد العزيز بلال، مرجع سابق، ص17.

[26] محمد ربيع، مرجع سابق، ص 669.

الاعتماد على الروبوتات في الحصول على المساعدات والاستشارات القانونية من خلال الدردشة معها،[27] حيث يوجد روبوتات متخصصة في مهنة المحاماة وتقوم بدور المحامي بما فيه دوره في التنبؤ بالحالات والقضايا القانونية التي تعرض عليه ومن اشهر الروبوتات المتخصصة في هذا المجال "بلي شات" "BillyBot".[28]وفي ذات الوقت تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي المحامين على أداء العناية الواجبة والبحث ومساعدتهم في تحليل الملفات القانونية وتوفير رؤية قانونية إضافية لهم بالإضافة إلى المساعدة في أتمتة العمليات الإبداعية كالكتابة في العمل القانوني.[29]

كما ومن اهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تعمل في مجال الدعم القانوني ما يسمى بالمحامين الآليين، فمثلاً في عام 2016، تم تعيين أول محام ذكي في العالم من قبل شركة القانون الأمريكيةBaker Hostetler ، حيث تمت الموافقة على ترخيص الروبوت"Ross-Intelligence"، لاستخدامه في فريق الإفلاس وإعادة الهيكلة وحقوق الدائنين وتقديم الدعم القانوني هو يعمل كباحث قانوني أيضاً.[30]

بالإضافة إلى ذلك يستخدم الذكاء الاصطناعي في مجال البحث وإتاحة المعلومات التي تساعد القضاة والمحامين والمواطنين من الحصول على المعلومة القانونية، فمثلاً قامت شركة Legal J Blue الكندية بإنشات أدوات لمساعدة المحامين والقضاة لمعرفة كيف يمكن للمحاكم حل القضايا الصعبة وزيادة كفاءة البحث القانوني، وأصبحت تستخدم منتجات هذه الشركة في التنبؤ في كيفية قيام المحكمة بالحكم وفق سيناريوهات بحسب كل دعوى، وهذه البرامج هي أدوات بحثية قانونية تساعد المحامين والقضاة وقد خصص جزء منها في القضايا العمالية. بحيث قامت شركة Analytics Loom الكندية باستخدام منتجات الذكاء الاصطناعي في مجال البحوث القانونية، حيث تمتلك هذه الشركة برنامج يسمى Analytics Court، وهو منتج أنشأته هذه الشركة يقوم بقراءة السوابق القضائية ثم يصنفها ويرمزها ومن ثم يقوم بإدخال جميع أحكام قاض معين في ثوان حسب نوع جلسة الاستماع ونوع الدعوى.[31]

---

[27] Amy Simpson, Chatbots in legal – what are the key benefits? 14 Dec 2020. Available at: https://www.lexisnexis.co.uk/blog/in-house/chatbots-in-legal-what-are-the-key-benefits

[28] See: about BillyBot, http://www.billybot.co.uk/site/about/index.html

[29] Daniel Faggella, AI in Law and Legal Practice – A Comprehensive View of 35 Current Applications, 2021. https://emerj.com/ai-sector-overviews/ai-in-law-legal-practice-current-applications/

[30] Conor Allison , Meet ROSS, the newly hired robot lawyer and master of your future, 16 MAY 2016, https://www.digitalspy.com/tech/a794298/meet-ross-the-newly-hired-robot-lawyer-and-master-of-your-future/

انظر ايضاً: محمد فتحي إبراهيم، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 81، 2023م، ص 1035.

[31] فاطمة عبد العزيز بلال، مرجع سابق، ص 25.

كما وأثبتت أحد الدراسات التي تم عملها مؤخراً في فلسطين، والتي قامت بتحليل نتائج عمل احد تطبيقات الذكاء الاصطناعي وهو عبارة عن "Chatbot " يقوم بتقديم استشارات قانونية متخصصة في قطاع العمل التعاوني في فلسطين، أن chatbot الذي تم عمله لديه القدرة على الإجابة على الأسئلة القانونية الموجه له بنسبة 80% كإجابة صحيحة.[32]

4. دورتقنيات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ الاحكام القضائية والمجال القضائي

لجأت بعض الدول إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التقاضي، وعلى وجه الخصوص في نظام "المحاكم الذكي" وذلك بهدف تحقيق العدالة الناجزة وتسهيل إجراءات التقاضي، حيث وبالنظر إلى العدد الكبير من القضايا في جميع أنحاء العالم، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي لديه إمكانات كبيرة لدعم الأنشطة القضائية مما يؤدي إلى زيادة الوصول إلى العدالة والشفافية والمساءلة، وخفض التكاليف، وتقليل مدة الدعاوى القضائية.[33]

حيث ان الذكاء الاصطناعي مهيئ ليأخذ بعدين في العمل القضائي، أولهما بعد أصيل، وثانيهما بعد مساعد، حيث ستحل بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البعد الأول محل القاضي في النطق بالحكم بحيث سيكون هناك قاضي يعمل بالذكاء الاصطناعي للنظر في الملفات والقضايا التي تعرض عليه لا سيما القضايا البسيطة، والتي تكون فيها قرائن قانونية قاطعة، وإصدار القرارات والأحكام بشأنها،[34] ولقد أنشأت دولة إستونيا بالفعل قاضيًا يعمل بالذكاء الاصطناعي في خطوة لتبسيط الخدمات الحكومية وإنهاء القضايا المتراكمة أمام القضاة.[35]

See: Leanne Soares, Artificial Intelligence in Canadian Law Libraries, Bluebook 21st ed. 45 CAN. L. LIBR. REV. 16, 2020, Page 18.

[32] See: Mohammed Maree and other, Transforming legal text interactions: leveraging natural language processing and large language models for legal support in Palestinian cooperatives, International Journal of Information Technology, 2023. Rabee Qasem, Banan Tantour, Mohammed Maree, Towards the Exploitation of LLM-based Chatbot for Providing Legal Support to Palestinian Cooperatives, 2023. Available at: https://arxiv.org/abs/2306.05827?fbclid=IwAR2h_hZsHOllaZB8z1qWHWgze6u8xH033kOTXX-bors3PLjoGIv2t7xYbJ

[33] Cinara Rocha and Joao Carvalho, Artificial Intelligence in the Judiciary: Uses and Threats, Algoritmi Centre, University of Minho, Portugal, Vol-3399, paper17, 2022. Available at: https://ceur-ws.org/Vol-3399/paper17.pdf

[34] محمد عرفان الخطيب، الذكاء الاصطناعي والقانون: نحو مشروع قانون مؤطر للذكاء الاصطناعي في إطار أحكام القواعد الأوروبية في القانون المدني للإنسآلة لعام 2017م ورؤية قطر الوطنية 2030، المجلة القانونية والقضائية، وزارة العدل –مركز الدراسات القانونية والقضائية، المجلد 14، 2020، ص 28.

[35] Dawn Lo, Can AI replace a judge in the courtroom? UNSW Sydney, 01 OCT 2021. https://newsroom.unsw.edu.au/news/business-law/can-ai-replace-judge-courtroom

أما في البعد الثاني، والمتمثل في دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في مساعدة القضاء، حيث سيعمل الذكاء الاصطناعي في مساعدة القاضي كاطار مرجعي له في معرفة التوجهات القضائية الحديثة، والتحليلات القانونية الخاصة بالنزاع المنظور أمامه، فمن الممكن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي من خلال أتمتة السوابق القضائية وخاصة الصادرة عن محاكم القانون باعتبارها محاكم فيصلية، بحيث يقوم النظام بإظهار كافة المبادئ القانونية المتعلقة بالدعوى التي ينظر فيها القاضي فيوفر عليه الوقت والجهد الذي قد يتكبده في حالة بحثه مباشرة.[36]

بالإضافة إلى ذلك تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في الدعاوى من لحظة تسجيلها إلى حين تنفيذ الحكم وتسمى المحاكم التي تستخدم هذه الأنظمة بالمحاكم الإلكترونية، فمثلا فإنه من الممكن إدخال نظام الذكاء الاصطناعي في مجالات تسجيل الدعاوى، وفحص المستندات المقدمة الكترونياً، وكذلك دفع الرسوم التي يمكن القيام بها من قبل الخصوم دون الحاجة للذهاب للمحكمة، كما ومن الممكن توظيف الذكاء الاصطناعي في قراءة الملفات وفحص مستندات القضايا وأدلة طرفي الدعوى والمذكرات المقدمة منهم، وتحليل ملف القضية.[37] كما واستخدمت تقنيات الذكاء الاصطناعي أيضاً في تنفيذ الأحكام فمثلا في المانيا تم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحصيل الديون الآلي.[38]

أنشأت الصين قاضياً مزوداً بالذكاء الاصطناعي، وهو الأول من نوعه في العالم، يعطي هذا القاضي قرارات صحيحة بنسبة 97 بالمائة بعد الاستماع إلى الحجج اللفظية. تم إنتاج هذا القاضي من قبل نيابة شنغهاي بودونغ الشعبية، حيث يقوم قاضي الذكاء الاصطناعي هذا بتحليل مليارات البيانات في نظامه.

https://hindustannewshub.com/world-news/china-made-the-worlds-first-artificial-intelligence-equipped-judge-gives-97-percent-of-the-decisions-right/

[36] محمد عرفان الخطيب، مرجع سابق، ص 29.

[37] فاطمة عبد العزيز بلال، مرجع سابق، ص 55-60.

[38] محمد فتحي إبراهيم، مرجع سابق، ص 1037.

المطلب الثاني

البيئة التشريعية للذكاء الاصطناعي في فلسطين

من الطبيعي أن تتأثر القواعد القانونية فيما خلفه التطور التكنولوجي في العصر الرقمي الحديث، وان تتجه الدول بمعالجة اثار التطور الرقمي في تشريعاتها الداخلية ؛[39] لان وجود قواعد قانونية واضحة وفعالة يُعد امر مهماً لتعزيز حماية المواطنين واكثر ضمان للإدارة السليمة للمخاطر المرتبطة بالتطور التكنولوجي والمتمثل في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وفي هذا الصدد سوف تبحث الدراسة في البيئة التشريعية المتوفرة حالياً في فلسطين لمعرفة الى أي مدى تتوافر بيئة قانونية منظمة وحاضنة لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وكذلك التعرف على السياسات التشريعية التي تبنتها دولة فلسطين فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول

مدى الحاجة إلى تشريعات خاصة تنظم تقنيات الذكاء الاصطناعي في فلسطين

تعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي تقنيات حديثة وهي جديد بالنسبة للأنظمة القانونية السارية في فلسطين والتي معظمها قديمة ومتداولة من زمن الحقبة العثمانية والحكم الأردني في الضفة الغربية.[40] لذلك يُثار التساؤل في هذا الفرع حول مدى توفر إطار قانوني لتقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن المنظومة التشريعية في فلسطين؟ للإجابة على هذا التساؤل سيتم التطرق لبعض التشريعات الفلسطينية ذات العلاقة على النحو التالي:

اولاً: الإطار القانوني الناظم **للعمل الإلكتروني** في فلسطين، والذي يتمثل بقانون المعاملات الإلكترونية والذي صدر بموجب القرار بقانون رقم (15) لسنة 2017م.[41] وهنا يُثار التساؤل حول تبني قانون المعاملات الإلكترونية الفلسطيني لسنة 2017 تقنيات الذكاء الاصطناعي باعتبارها تقنيات تتم بوسائل الكترونية؟

بحيث يهدف هذا القرار بقانون إلى تنظيم وتطوير البنية الأساسية القانونية لتطبيق المعاملات الإلكترونية المعتمدة، والحد من حالات الاحتيال والتزوير في المراسلات والمعاملات الإلكترونية، وإرساء مبادئ قانونية موحدة للقواعد والمعايير المتعلقة بتوثيق وسلامة المراسلات والسجلات الإلكترونية، وتطوير التجارة الإلكترونية والمعاملات الأخرى على الصعيدين المحلي والعالمي.[42]

---

[39] يونس عرب، "متطلبات ومخاطر الانفتاح الإلكتروني من النواحي الفنية والتشريعية"، (2003) الملتقى السابع لمجتمع الأعمال العربي، البحرين، ص2.

[40] مثلاً: القانون المدني الساري في فلسطين هو مجلة الأحكام العدلية والتي هي من الحقبة العثمانية، والقانون الذي ينظم العمل التجاري هو قانون أردني قديم، على الرغم من تعديله في الأردن إلا أن هذه التعديلات لا تسري على القانون المعمول به في فلسطين.

[41] قرار بقانون رقم (15) لسنة 2017م بشأن المعاملات الإلكترونية، منشور في الوقائع الفلسطينية، عدد 14، 2017/7/9، 2.

[42] انظر إلى نص المادة (2) من القرار بقانون رقم 15 لسنة 2017 بشأن المعاملات الإلكترونية.

وقد نصت المادة (3) من قانون المعاملات الإلكترونية على نطاق تطبيق هذا القرار حيث جاء فيها: "تطبيق أحكام هذا القرار بقانون على: 1. المعاملات والسجلات والبيانات والتواقيع التي تتم بوسائل إلكترونية. 2. المعاملات التي تتم بين الأطراف الذين اتفقوا على إجراء معاملاتهم بوسائل إلكترونية، ما لم يرد فيه نص صريح يقضي بغير ذلك..."

نلاحظ من هذا النص أعلاه انه قد شمل جميع أنوع المعاملات التي تتم بوسائل إلكترونية وكذلك والسجلات والبيانات التي تتم بوسائل الإلكترونية، كما وأنه قد شمل أي معاملات تم الاتفاق ما بين طرفيها على ان تتم بوسائل الإلكترونية تخضع لأحكام هذا القانون.

وقد عرف ذات القانون في المادة الأولى منه المعاملات الإلكترونية بأنها": المعاملات التي يتم إبرامها أو تنفيذها بشكل كلي أو جزئي بوسائل الكترونية". وقد عرف أيضاً المشرع الفلسطيني في هذا القانون الوسيلة الإلكترونية بأنها: "الوسيلة المستخدمة في تبادل المعلومات وتخزينها وتتصل بالتقنية الحديثة وذات قدرات كهربائية، أو رقمية، أو مغناطيسية، أو لاسلكية، أو بصرية، أو كهرومغناطيسية، أو ضوئية، أو أية قدرات مماثلة".

وبما أن أغلب تقنيات الذكاء الاصطناعي تعتمد على الوسائل والتقنيات الإلكترونية والحديثة بما فيه الحاسوب والإنترنت فهذا يعني انه قد تنطبق أحكام هذا القرار بقانون على بعض تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإن لم يكن قد نُص عليها المشرع الفلسطيني بصورة مباشرة، فمثلا من التطبيقات الذكاء الاصطناعي التي انتشرت مؤخر "ChatGPT" الذي يعتمد في عمله على مبدأ تغذية هذا التطبيق بالبيانات والمعلومات من خلال الوسائل الإلكترونية كالحاسوب والإنترنت حيث يقدم هذا التطبيق إجابات على تساؤلات الإنسان في شتى المجالات.[43]

كما وعرف المشرع الفلسطيني الوسيط الإلكتروني بأنه: "وسيلة إلكترونية أو برنامج يستعمل من أجل تنفيذ إجراء محدد إلكترونياً"، وبقياس هذا التعريف على تقنيات الذكاء الاصطناعي نجد انه يتوافق مع برامج الذكاء الاصطناعي المستخدمة في تنفيذ العقود الإلكترونية كمنصات التداول، أو الروبوتات التي تستخدم في عمليات التداول في الأسواق المالية، ويطلق البعض على هذا النوع من البرامج مصطلح متعاقد الذكاء الاصطناعي، والذي عرف بأنها:" أنه برنامج حاسوب أو أية وسيلة إلكترونية يتم برمجتها للقيام بتصرفات معينة يحددها منشئ أو مالك الوسيط ودونما حاجة لتدخله المباشر، يقوم عبر تفاعله مع وسائط مؤتمتة مشابهة أو مع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بإتمام الأعمال أو الأوامر الموجهة إليها متخذا المركز القانوني للموجب أو القابل دون تدخل أو رقابة من مالكه".[44]

[43] لقد تم تطوير شات جي بي تي (ChatGPT) لأول مرة عام 2018 من قبل شركة أوبن إيه آي (OpenAI)، وهو نموذج لغوي معتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة. وتعتمد تقنية GPT على تدريب نموذج على مجموعة كبيرة من النصوص لتمكينه من توليد نصوص جديدة بشكل آلي.

[44] منية نشناش، متعاقد الذكاء الاصطناعي: شخص قانوني جديد، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، مجلد 7، العدد 1، 2022، ص 417-419.

يلاحظ من تعريف الوسيط الإلكتروني أعلاه، انه تعريف واسع ويشمل أغلب تطبيقات الذكاء الاصطناعي حيث تعتمد جميع تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الوسائل الإلكترونية وبرامج الحاسوب والانترنت والتقنيات الحديثة لتنفيذ عمل الكترونياً، حيث لا يقتصر هذا التعريف على منصات التداول وروبوتات، إنما قد يشمل كذلك تطبيقات أخرى للذكاء الاصطناعي مثل منصات الإنترنت، وأجهزة الهواتف المحمولة الذكية، وتقنيات كشف المواقع، وتطبيقات التوثيق وكشف الاحتيال والتزوير، بالإضافة إلى أجهزة تحليل البيانات والخوارزميات المتقدمة، وتقنيات جمع المعلومات، وغيرها من التقنيات.[45]

إضافة إلى ذلك إن القرار بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية على الرغم من عدم تنظيمه صراحة لتقنيات الذكاء الاصطناعي إلا أنه بين في المادة الأولى جملة من التعريفات والمصطلحات المرتبطة بالعملية الإلكترونية التي تتم في اغلب تقنيات الذكاء الاصطناعي ومن اهم هذه المصطلحات، مصطلح السجل الإلكتروني، والتوقيع الإلكتروني، وتبادل البينات الإلكترونية، وتعتبر هذه المصطلحات ذات صلة مباشرة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، وبالتالي من الممكن الرجوع لقانون المعاملات الإلكترونية واعتبار قواعده قواعد عامة ومرجعية لتفسير بعض المصطلحات في حال حدوث نزاع لعدم وجود أحكام خاصة للذكاء الاصطناعي في فلسطين.[46] هذا وبالإضافة إلى ذلك فإن قانون المعاملات الإلكترونية يوفر الإطار القانوني لتبادل المعلومات والبيانات والتوقيعات الإلكترونية، وقد تنطبق بعض أحكام هذا القانون على التطبيقات التي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومن بين هذه الأحكام التوقيع الإلكتروني ومبادئ أمان وحماية المعلومات الإلكترونية.[47]

ثانياً: الإطار القانوني للتشريعات الجزائية في فلسطين، حيث يُثار التساؤل هنا حول مدى مواكبة القوانين الجزائية المعمول بها في فلسطين لتوفير حماية قانونية من الجرائم التي تصدر عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي؟

قبل الرجوع إلى النصوص القانونية لا بد من معرفة ما المقصود بالجرائم التي تتم من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي. حيث عرفت جرائم الذكاء الاصطناعي أو الجريمة المعلوماتية بأنها: "بأنها نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول للمعلومات المخزنة داخل النظام، أو التي تحول عن طريقه، ويندرج هذا النوع تحت جرائم المعالجة الآلية للبيانات". أيضاً عرفها البعض بأنها: "السلوك السيء المتعمد الذي يستخدم نظم المعلومات لإتلاف المعلومات أو إساءة

---

[45] عبد الله العمادي، الذكاء الاصطناعي ومستقبل الإعلام تهديد أم تعزيز، 2023م.

[46] عرفت المادة الأولى من القرار بقانون رقم 15 لسنة 2017م، السجل الإلكتروني: "مجموعة المعلومات التي يتم إنشاؤها أو إرسالها أو تسلمها أو تخزينها بوسائل إلكترونية والتي تشكل بمجملها وصفاً لحالة شخص أو شيء ما"؛ وعرفت البيانات الإلكترونية: بيانات ممثلة أو مرمزة إلكترونيا سواء على شكل نص أو رمز أو صوت أو صور أو غيرها"، تبادل البيانات الإلكترونية بأنها: "نقل المعلومات بوسائل إلكترونية من شخص إلى أخر، التوقيع الإلكتروني: مجموعة بيانات إلكترونية، سواء كانت حروفاً أو أرقاماً أو رموزاً أو أي شكل آخر مشابه، مرتبطة بمعاملة إلكترونية بشكل يسمح بتحديد هوية الشخص الذي وقعها وتميزه عن غيره بغرض الموافقة على مضمون المعاملة الإلكترونية.

[47] بيرم جمال عبد اللطيف غزال، القانون والذكاء الصناعي في فلسطين، المركز الديمقراطي العربي، 2023.
https://democraticac.de/?p=90473, Accessed on 30/9/2023.

استخدامها مما يتسبب أو يحاول التسبب، إما بإلحاق الضرر بالضحية، أو حصول الجاني على فوائد لا يستحقها". وعرفها الفقيه الألماني تيدمان Tiedemaun بأنها: "كل أشكال السلوك غير المشروع (أو) الضار بالمجتمع الذي يُرتكب باستخدام الحاسب".[48]

وبرأينا يمكن ان نعرف جرائم الذكاء الاصطناعي بأنها كل فعل أو سلوك مخالف للقانون يتم بواسطة استخدام أحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي سواء كانت تطبيقات الذكاء الاصطناعي هي الأداة التي تمت من خلالها الجريمة أو كان وسيطاً لأداء الجريمة أدت إلى الحاق الضرر بالمجني عليه وتحقيق فوائد مادية ومعنوية للجاني، وغالباً ما ترتبط هذه الجريمة بجريمة أصلية ومثال ذلك أن ترتكب جرائم الذكاء الاصطناعي من اجل السرقة أو القرصنة أو حتى إتلاف بيانات ومعلومات محملة على أجهزة ذكاء اصطناعي.

وتعتبر جريمة التزوير هي من أكثر الأمثلة على الجرائم التي ترتبط بالذكاء الاصطناعي، وهي الأكثر شيوعاً، اذ لا تخلو جرائم الذكاء الاصطناعي من قيام الجاني بالدخول إلى قواعد البيانات بصورة غير مشروعة ومن ثم يقوم بتزويرها أو تعديل البيانات الإلكترونية.[49]

وبعد الرجوع إلى القرار **بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية** باعتباره القانون الذي يجرم الأفعال التي ترتكب باستخدام الوسائل الإلكترونية،[50] نجد أنه لم يعرف الجريمة المعلوماتية أو الجريمة الإلكترونية، علماً بان هذا القانون يهدف إلى مكافحة الجرائم التي تتم عبر أو باستخدام الوسائل الإلكترونية، وتحديد الأعمال التي يمكن أن تعتبر جرائم في السياق الإلكتروني.

الا ان المشرع الفلسطيني في هذا القانون قد عرف مجموعة من المفاهيم التي ترتبط بعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي، حيث عرف في المادة الأولى مفهوم تكنولوجيا المعلومات بأنها: "أي وسيلة إلكترونية مغناطيسية بصرية كهرو كيميائية، أو أي وسيلة أخرى سواء أكانت مادية أم غير مادية، أو مجموعة، أو مجموعة وسائل مترابطة أو غير مترابطة تستخدم لمعالجة البيانات وأداء المنطق والحساب أو الوظائف التخزينية، وتشمل قدرة تخزين بيانات أو اتصالات تتعلق أو تعمل بالاقتران مع مثل هذه الوسيلة". وقد عرف المشرع الفلسطيني أيضاً في ذات القانون مفهوم التطبيق الإلكتروني بأنه: "برنامج إلكتروني مصمم لأداء مهمة محددة بشكل مباشر للمستخدم أو لبرنامج إلكتروني آخر، يستخدم من خلال وسائل تكنولوجيا المعلومات أو ما في حكمها".[51]

---

[48] إبراهيم حسن الملا، الذكاء الاصطناعي والجريمة الإلكترونية، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، مجلد 26، العدد، 2018، ص119.

[49] سارة أمجد اطميزي، الذكاء الاصطناعي في ظل القانون الجزائي، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2022م، ص 29.

[50] قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية وجرائم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، منشور في الوقائع الفلسطينية، العدد 0، بتاريخ 2018/5/3، ص 8.

[51] كما وعرف المشرع أيضاً عرف الأفعال التي تشكل نشاطاً إجرامياً، كالاختراق: "وهو الدخول غير المصرح به أو غير المشروع لنظم تكنولوجيا المعلومات أو الشبكة الإلكترونية"، وعرف الإتلاف وهو: "تدمير البرامج الإلكترونية سواء أكان كلياً أم جزئياً أو جعلها على نحو غير صالحة للاستعمال"، كما وعرف الالتقاط بأنه: "مشاهدة البيانات أو المعلومات أو الحصول عليها.

وبالتمعن في التعريفات أعلاه نجد ان تعريف تكنولوجيا المعلومات يشمل التكنولوجيات المستخدمة في أنظمة الذكاء الاصطناعي والتي تقوم على وسائل إلكترونية وتؤدي وظائف كأداء للمنطق والحساب ومعالجة البيانات وغيرها من الوظائف، كما وان من الأمثلة على أنظمة الذكاء الاصطناعي التطبيقات الإلكترونية التي شملها قانون الجرائم الإلكترونية.

وقد نص المشرع الفلسطيني في هذا القانون على عدد من الجرائم الإلكترونية، وهذه الجرائم قد تدخل ضمن جرائم الذكاء الاصطناعي، وقد تنطبق بعض أحكام هذا القانون على التطبيقات التي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ ومن بين هذه الأحكام جرائم الاختراق الإلكتروني وجرائم الاحتيال الإلكتروني وجرائم الخصوصية والتشهير الإلكتروني.[52]

كما وقد نص قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني على بعض العقوبات التي قد تقع على تقنيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي وهي المصادرة حيث نصت المادة (50/2) من القانون على: "دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القرار بقانون، وحقوق الغير حسن النية، على المحكمة أن تصدر قراراً يتضمن الآتي مصادرة الأجهزة أو البرامج أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القرار بقانون أو الأموال المتحصلة منها، على أن تكون إزالة المخالفة على نفقة الفاعل".

وبرأينا أن عقوبة المصادرة تعتبر العقوبة الأساسية والوحيدة التي من الممكن تطبيقها وإيقاعها على تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وذلك نظراً لطبيعة هذه التطبيقات، فلا يمكن تطبيق العقوبات العادية التي تطبق على الانسان الطبيعي، كتقييد الحرية وفرض الغرامة على هذه التطبيقات لصعوبة تطبيقها، انما يمكن مصادرة وحجز الأجهزة والبرامج والروبوتات والوسائل المستخدمة في ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون الجرائم الإلكترونية.

وبناء على ما سبق نجد ان التشريعات الجزائية وان كانت تجرم بعض الأفعال التي ترتكب نتيجة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي إلا أنها لا تجرم بصورة مباشرة جميع تقنيات الذكاء الاصطناعي بحد ذاتها فمثلاً لا يوجد نصوص قانون تجرم الفعل الذي يتم ارتكابه من قبل الروبوتات التي تستخدم في القتال "الروبوتات المقاتلة".

وعليه، تستنتج الدراسة مما سبق، أن الإطار القانوني لتقنيات الذكاء الاصطناعي في فلسطين، لم يكتمل بعد حيث يتوفر الإطار الذي ينظم العمل الإلكتروني من خلال القرار بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية في فلسطين، ويتوفر الإطار القانوني الذي يوفر الحماية من الجرائم التي ترتكب نتيجة استخدام الوسائل الإلكترونية والإنترنت وهو قانون الجرائم الإلكترونية، ولكن برأينا أن جميع هذه التشريعات غير كافية لتكون اطار قانوني ينظم عمل تقنيات الذكاء الاصطناعي في فلسطين نظراً لخصوصية هذه التقنيات واختلافها وتطورها بشكل متسارع، لذلك لا بد من وجود تشريع خاص وواضح ينظم مفهوم تقنيات الذكاء الاصطناعي ويوفر الحماية القانونية اللازمة من الجرائم التي تصدر نتيجة استخدام هذه التقنيات وحماية حقوق الأنسان من الانتهاك، وغيرها من الأحكام القانونية ذات العلاقة.

[52] بيرم جمال عبد اللطيف غزال، مرجع سابق.

كما ونجد ان التشريعات المتوفرة حالياً في فلسطين بحاجة إلى مراجعة لكي تواكب التطورات المتسارعة في تقنية الذكاء الاصطناعي، حتى يتم من خلالها تحديد المسؤوليات والقيود والحقوق المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، علماً ان مسألة تطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي تعتبر تحدياً كبيراً للدول والمجتمعات بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاصة لوجود احتلال مسيطر على قطاع الاتصالات والانترنت.

الفرع الثاني

السياسات والإجراءات التشريعية للذكاء الاصطناعي

هناك اهتمام واسع من الدول في السياسات الخاصة في موضوع الذكاء الاصطناعي نظراً لاهميته الكبيرة في تسهيل الحياة على البشرية ودخول الذكاء الاصطناعي في شتى المجالات، لذا لجأت بعض الدول للبحث عن اطار تنظيمي وسياساتي وتشريعي وخطط استراتيجية لتنظيم استخدامات تقنية الذكاء الاصطناعي.

ومثال ذلك فقد اصدر المشرع في الولايات المتحدة الامريكية مشروع قانون مستقبل الذكاء الاصطناعي ويعتبر هذا القانون اول قانون يتناول موضوع الذكاء الاصطناعي،[53] واصدار المشرع الأوروبي في عام 2019 مجموعة من المبادئ التوجيهية الأخلاقية لذكاء الاصطناعي،[54] ويعمل الاتحاد الأوربي حالياً على تبني مشروع قانون للذكاء الاصطناعي حيث تم اعداد مقترح

---

[53] S.2217 – FUTURE of Artificial Intelligence Act of 2017. Available at: https://www.congress.gov/bill/115th-congress/senate-bill/2217/text, Accessed on 24/6/2023.

أقرت لجنة مجلس الشيوخ المعنية بالتجارة والعلوم والنقل ('لجنة مجلس الشيوخ') مشروع قانون مستقبل الذكاء الاصطناعي لعام 2020 (S.3771) ("مشروع القانون")، في 22 يوليو 2020م، يهدف مشروع القانون إلى تحسين تطوير الذكاء الاصطناعي ('AI') لمعالجة النمو المحتمل أو إعادة الهيكلة أو التغييرات الأخرى في القوى العاملة في الولايات المتحدة الناتجة عن تطوير الذكاء الاصطناعي، وحماية حقوق الخصوصية للأفراد. يتضمن القانون إنشاء لجنة استشارية اتحادية لتطوير وتنفيذ الذكاء الاصطناعي لتقديم المشورة للتجارة بشأن المسائل المتعلقة بتطوير الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك: تعزيز القدرة التنافسية للولايات المتحدة، وتشجيع الاستثمار في تطوير الذكاء الاصطناعي؛ القوى العاملة في الولايات المتحدة، بما في ذلك إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي لإعادة التدريب السريع للعمال، بسبب التأثير المحتمل للإزاحة التكنولوجية؛ التعليم، بما في ذلك تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لإعداد العمال مع تغير احتياجات أصحاب العمل؛ وتبادل مفتوح للبيانات والأبحاث المتعلقة بالذكاء الاصطناعي؛ والتعاون الدولي والقدرة التنافسية، بما في ذلك المشهد الدولي التنافسي للصناعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي المسائل المتعلقة بالحقوق المدنية الفردية، وكيفية تأثر الحقوق ر باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وما إذا كان ينبغي أن تخضع هذه الاستخدامات لضوابط أو رقابة أو قيود إضافية؛ والمسائل المتعلقة بالتحضر وتطوير المدن الذكية.

[54] Ethics guidelines for trustworthy AI, 2019. Available at: https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/library/ethics-guidelines-trustworthy-ai, Accessed on 24/6/2023.

تتناول المبادئ التوجيهية مجموعة من 7 متطلبات رئيسية يجب أن تلبيها أنظمة الذكاء الاصطناعي حتى تعتبر جديرة بالثقة أهمها: يجب أن تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي على **تمكين البشر**، مما يسمح لهم باتخاذ قرارات مستنيرة وتعزيز حقوقهم الأساسية. وفي الوقت نفسه، لا بد من ضمان آليات الرقابة المناسبة. **المتانة التقنية والسلامة:** يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي مرنة وآمنة. يجب أن يكونوا آمنين، وأن يضمنوا وجود

لائحة لقانون الذكاء الاصطناعي 2021م.[55] علماً ان المشرع الأوربي في العام 2017 اصدر قواعد القانون المدني بشأن الروبوتات والتي تم بموجبها الغاء وصف "الشيء" بالنسبة للروبوت، واستخدم مصطلح "النائب الالكتروني" او الإنساني"،[56] كما واصدر الاتحاد الأوروبي اللائحة الأوروبية (1807) لسنة 2018 الخاصة بالتدفق الحر للبيانات غير الشخصية.[57] حيث جاءت هذه اللائحة حسب ما ذكر في ديباجتها لتتوافق مع التطور السريع لاقتصاد البيانات والتقنيات الناشئة مثل

خطة احتياطية في حالة حدوث خطأ ما، بالإضافة إلى أن يكونوا دقيقين وموثوقين وقابلين للتكرار. هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان إمكانية تقليل الضرر غير المقصود ومنعه. **الخصوصية وإدارة البيانات:** إلى جانب ضمان الاحترام الكامل للخصوصية وحماية البيانات، يجب أيضًا ضمان آليات كافية لإدارة البيانات، مع مراعاة جودة البيانات وسلامتها، وضمان الوصول المشروع إلى البيانات. **الشفافية:** يجب أن تكون البيانات والأنظمة ونماذج أعمال الذكاء الاصطناعي شفافة ويمكن لآليات التتبع أن تساعد في تحقيق ذلك. علاوة على ذلك، ينبغي شرح أنظمة الذكاء الاصطناعي وقراراتها بطريقة تتكيف مع أصحاب المصلحة المعنيين. يحتاج البشر إلى أن يدركوا أنهم يتفاعلون مع نظام الذكاء الاصطناعي، ويجب أن يكونوا على علم بقدرات النظام وقيوده. **التنوع وعدم التمييز والإنصاف:** يجب تجنب التحيز غير العادل، لأنه يمكن أن يكون له آثار سلبية متعددة، تتراوح من تهميش الفئات الضعيفة، إلى تفاقم التحيز والتمييز. ومن خلال تعزيز التنوع، يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي في متناول الجميع، بغض النظر عن أي إعاقة، وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين طوال دائرة حياتهم بأكملها. **الرفاه المجتمعي والبيئي:** ينبغي لأنظمة الذكاء الاصطناعي أن تعود بالنفع على جميع البشر، بما في ذلك الأجيال القادمة. ومن ثم يجب التأكد من أنها مستدامة وصديقة للبيئة. **المساءلة:** ينبغي وضع آليات لضمان المسؤولية والمساءلة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي ونتائجها. تلعب إمكانية التدقيق، والتي تمكن من تقييم الخوارزميات والبيانات وعمليات التصميم، دورًا رئيسيًا في ذلك، خاصة في التطبيقات المهمة.

[55] EUROPEAN COMMISSION, Proposal for a regulation of the European parliament and of the council laying down harmonised rules on artificial intelligence (artificial intelligence act) and amending certain union legislative acts. Available at: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:52021PC0206 Accessed on 24/6/2023.

تهدف هذه اللائحة إلى وضع قواعد منسقة بشأن الذكاء الاصطناعي (قانون الذكاء الاصطناعي) وتعديل بعض القوانين التشريعية للاتحاد، بغرض تحسين أداء السوق الداخلية من خلال وضع إطار قانوني موحد خاصة لتطوير وتسويق واستخدام الذكاء الاصطناعي بما يتوافق مع قيم الاتحاد. كما وتسعى هذه اللائحة إلى تحقيق عدد من الأسباب المهيمنة المتعلقة بالمصلحة العامة، مثل المستوى العالي من حماية الصحة والسلامة والحقوق الأساسية، وتضمن حرية حركة السلع والخدمات القائمة على الذكاء الاصطناعي عبر الحدود، وبالتالي تمنع الدول الأعضاء من فرض القيود المفروضة على تطوير وتسويق واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، ما لم يتم التصريح بذلك صراحةً بموجب هذه اللائحة.

[56] Civil Law Rules on Robotics European Parliament resolution of 16 February 2017 with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics (2015/2103(INL), Official Journal of the European Union, C 252/239, 18.7.2018.

[57] كريم علي سالم، الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، العدد 54، 2022، ص58. ففي بريطانياً مثلاً تم تعيين لجنة خاصة بالذكاء الاصطناعي من قبل مجلس اللوردات في العام 2017 للنظر في الآثار الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية في مجال الذكاء الاصطناعي. انظر إلى: التوجهات والإجراءات الاوروبية بخصوص الذكاء الاصطناعي والتي تم العمل عليها من قبل الاتحاد الأوربي منذ 2018 حتى 2023م:

A European approach to artificial intelligence: https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/european-approach-artificial-intelligence

الذكاء الاصطناعي ومنتجات وخدمات إنترنت الأشياء والأنظمة الذاتية والجيل الخامس حيث تثير هذه المواضيع قضايا قانونية جديدة تحيط بمسائل الوصول إلى البيانات وإعادة استخدامها والمسؤولية والأخلاقيات.[58]

اما في الدول العربية، ففي مصر أصدر مجلس الوزراء المصري القرار رقم 2889 لسنة 2019، والذي تم بموجبه إنشاء مجلس وطني للذكاء الاصطناعي، يختص هذا المجلس بوضع الخطط الوطنية حول الذكاء الاصطناعي، وتنفيذها ومتابعتها، وتحديثها، لكي تتماشى مع التطورات الدولية. وقد وضع هذا المجلس الميثاق المصري للذكاء الاصطناعي 2023م بحيث يهدف هذا الميثاق إلى أن يكون انطلاقا تجريبياً يمكن المواطن المصري من توقع وطلب الأفضل من استخدام الذكاء الاصطناعي، كما ويشير إلى استعداد مصر لاتباع ممارسات الذكاء الاصطناعي، وتضمن الميثاق جزأين من المبادئ: المبادئ التوجيهية العامة، والمبادئ التوجيهية التنفيذية.[59]

وفي دولة الامارات العربية لا يوجد قانون خاص بالذكاء الاصطناعي، انما وضعت هيئة دبي الرقمية مجموعة من المبادئ والإرشادات والضوابط حول أنظمة الذكاء الاصطناعي.[60] كما واطلقت ما يسمى برخصة الذكاء الاصطناعي والبرمجة وهي رخصة فريدة من نوعها تقدم للشركات العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي والمبرمجين بهدف استقطاب الشركات المتخصصة في مجال الذكاء الاصطناعي والمبرمجين من جميع أنحاء العالم إلى دولة الامارات.[61]

كما وتعتبر السعودية من الدول الرائدة في تبني الذكاء الاصطناعي حيث تم انشاء هيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، وتم اصدار الترتيبات الخاصة بهذه الهيئة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (292) في عام 2020م،[62] واعتمدت

---

[58] REGULATION (EU) 2018/1807 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL of 14 November 2018 on a framework for the free flow of non-personal data in the European Union (Text with EEA relevance), Official Journal of the European Union, L 303/59, 2018.

[59] قرار مجلس الوزراء المصري رقم 2889، بشأن إنشاء مجلس وطني للذكاء الاصطناعي، نشر في الجريدة الرسمية، العدد 47 مكرر، في 24/ 11/ 2019. تضمن ميثاق الوطني المصري للذكاء الاصطناعي 5 مبادئ رئيسية وهي: الشفافية، البشرية كمقصد، وقابلية التفسير، والعدالة، والمسائلة، والأمن والأمان، وذلك من خلال اتباع نحو 13 مبدأ توجيهي عام، وهى قواعد شاملة تنطبق على جميع أعضاء النظام البيئي للذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى 16 مبدأ توجيهي تنفيذي، وهى اعتبارات تقنية تنطبق بشكل أساسي على أي جهة تقوم بتطوير أو نشر أو إدارة نظام ذكاء اصطناعي، ومن الأمثلة على المبادئ التوجيهية العامة أن يكمن الهدف الأساسي من استخدام الذكاء الاصطناعي في الحكومة في تحقيق رفاهية المواطن، ومن أمثلة المبادئ التوجيهية التنفيذية أن يسبق جميع مشروعات الذكاء الاصطناعي في الحكومة إجراء تقييم شامل للأثر لضمان أقصى استفادة من التقنية، وأن تُشرف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على مشروعات الذكاء الاصطناعي فى الحكومة، وذلك لضمان الامتثال لهذه المبادئ التوجيهية وتعرض الوزارة تقريرًا دوريًا بشأن تلك المشروعات على المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي.

[60] كريم علي سالم، مرجع سابق، ص 58. انظر أيضاً إلى، عائشة بنت بطي بن بشر، مبادئ وإرشادات أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

https://www.digitaldubai.ae/ar/initiatives/ai-principles-ethics Accessed on 24/6/2023.

[61] انظر إلى: البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

https://wam.ae/ar/details/1395303025467

[62] الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.

مبادئ اخلاقيات للذكاء الاصطناعي في عام 2022 والتي تمثلت بسبعة مبادئ وهي: النزاهة والإنصاف، الخصوصية والأمن، الإنسانية، المنافع الاجتماعية والبيئية، الموثوقية والسلامة، الشفافية والقابلية للتفسير، المساءلة والمسؤولية.[63] كما وركزت المملكة السعودية مؤخرا على إقرار أنظمة وتشريعات خاصة بحماية البيانات وحقوق الوصول للبيانات والأمن السيبراني، فقد تمّ اعتماد نظام حماية البيانات الشخصية بموجب المرسوم الملكي الصادر بتاريخ 16 سبتمبر 2021، وذلك إنفاذًا للقرار رقم (98) بتاريخ 4 سبتمبر 2021، وكلفت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بتطبيق أحكام نظام حماية البيانات الشخصية الجديد ولوائحه التنفيذية.

وفي دولة قطر تم انشاء لجنة الذكاء الاصطناعي في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفقاً لقرار صادر عن مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2021م، وقد حددت مهامها واختصاصاتها والتي من أهمها وضع خطط واليات لتنفيذ استراتيجية الذكاء الاصطناعي في دولة قطر ومتابعة البرامج أو المبادرات ذات العلاقة بالذكاء الاصطناعي وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية ذات العلاقة. كما وتختص هذه اللجنة في التواصل مع المؤسسات الخارجية المختصة للتعاون معها في مجال الذكاء الاصطناعي ومتابعة تطورات المستحدثة على هذا القطاع، كما وكلفت بوضع توصيات خاصة باعداد الكوادر البشرية في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، واقتراح نشاطات لدعم الشركات الصغيرة والناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي وغيرها من المهام التي من شانها تطوير مجال الذكاء الاصطناعي في دولة قطر.[64]

وفي الأردن، أقرت الحكومة مؤخراً الاستراتيجية الخاصة بالذكاء الاصطناعي واعدت الخطة التنفيذية (2023-2027) الخاصة بهذا المجال، كما وأقرت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الأردنية مؤخراً ميثاق خاص تحت عنوان الميثاق الوطني لاخلاقيات الذكاء الاصطناعي بحيث يتضمن مجموعة من المبادئ التي توضح المسائل الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي مثل مبدأ عدم التحيز أو التمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين أو الجنس، ومبدأ حماية البينات الخاصة، وحماية الملكية الفكرية، وغيرها من المبادئ الأخلاقية، بالاضافة إلى معالجته لمسألة قابلية مسائلة تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتعزيز القيم الإنسانية.[65]

---

https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Pages/RegulationsAndPolicies.aspx Accessed on 24/6/2023

[63] انظر إلى: مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المملكة السعودية:

https://istitlaa.ncc.gov.sa/ar/Transportation/NDMO/AIEthicsPrinciples/Pages/default.aspx

[64] قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2021 بإنشاء لجنة الذكاء الاصطناعي، منشور في الجريدة الرسمية القطرية بتاريخ 2021/09/14، العدد 11، ص 126، متوفر على الرابط أدناه:
https://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawArticleID=82384&LawId=8719&language=ar Accessed on 24/6/2023.

[65] انظر إلى: الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الأردن، متوفر على الرابط أدناه:

الا انه يلاحظ على الرغم من تناول هذا الميثاق المبادئ الاخلاقية الا انه لم يوضح الإجراءات القانونية المتبعة في حال تم مخالفة نصوصه، والسبب في ذلك إلى ان هذا الميثاق هو ميثاق أخلاقي لا يرقى إلى القوة الإلزامية للقاعدة القانونية، وخاصة إيقاع العقوبة التي يجب ان تكون بنص قانوني.

اما في فلسطين فقد تم مؤخراً إقرار الخطة الاستراتيجية والسياسة الوطنية للذكاء الاصطناعي من قبل مجلس الوزراء في جلسته رقم (210) بتاريخ 19/06/2023م،[66] كما وتم تبني بعض الانشطة في الخطة الوطنية للتنمية ضمن "عنقود التكنولوجيا والإدارة العامة" من قبل مجلس الوزراء والتي من أهمها انشاء صندوق للابحاث العلمية في مجال التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي لخدمة القطاعات التنموية سيما الصحة والتعليم.[67]

كما واصدر مجلس الوزراء الفلسطيني قرار رقم (5) لسنة 2021م بالمصادقة على سياسة أمن المعلومات، وتنطبق بعض أحكام سياسة امن المعلومات على تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في فلسطين؛ ومنها مبادئ حماية البيانات ومبادئ التحقق والمراقبة ومبادئ التشفير والتخزين الآمن وآليات التدريب مشروع قانوني حماية البيانات الشخصية.[68]

ويلاحظ مما سبق، ان فلسطين متأخرة عن باقي الدول في اتخاذ إجراءات ووضع ضوابط وارشادات أخلاقية في مجال الذكاء الاصطناعي أو ميثاق ينظم مبادئ الذكاء الاصطناعي، لذا نرى ان على جهات الاختصاص في فلسطين الإسراع في إقرار مبادئ توجهية وارشادية واخلاقية في مجال الذكاء الاصطناعي، وإقرار قانون حماية البيانات وحق الحصول على المعلومة، واقران ذلك بوجود عقوبات واضحة وصريحة على المخالفات التي تقع نتيجة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي أو استغلالها في التشريعات الجزائية السارية في فلسطين من خلال تعديلها.

---

https://www.modee.gov.jo/Ar/List/%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%AA_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA. Accessed on 24/8/2023.

[66] انظر الى: جلسة مجلس الوزراء رقم (210) بتاريخ 2023/6/19م.
http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/Decree/Details/4fcb3d84-782f-4806-8e11-4b5812b26b36
Accessed on 24/8/2023.

[67] الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الخطة الوطنية للتنمية-عنقود التكنولوجيا والإدارة العامة، فلسطين، 2021-2023، ص 44. عنقود التكنولوجيا والإدارة العامة 2021-2023 :صدرت عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء الفلسطيني الخطة الوطنية للتنمية للأعوام 2021-2023 وتضمنت هذه الخطة عنقود التكنولوجيا والإدارة العامة، وتتصل هذه الخطة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في فلسطين، من خلال تطوير البنية التحتية والتشريعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات وبناء القدرات البشرية الفلسطينية في مجال البرمجة والعلوم التقنية والبيانات والذكاء الاصطناعي.

[68] قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2021م بالمصادقة على سياسة أمن المعلومات، منشور في الوقائع الفلسطينية، العدد 183، بتاريخ 2021/9/22م ص 38.

المطلب الثالث

ما هي التحديات القانونية (الو اقعية) لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في النظام القانوني الفلسطيني

على الرغم من التطور الهائل في أنظمة الذكاء الاصطناعي والانتشار الواسع له في شتى المجالات، وعلى الرغم من الأهمية التي تحققها أنظمة الذكاء الاصطناعي والتي أهمها توفير الوقت والجهد على البشرية، الا أن هناك تحديات قانونية وواقعية قد تواجه أنظمة الذكاء الاصطناعي في النظام القانوني الفلسطيني، وفي هذا الصدد يثار التساؤل حول التحديات القانونية والعملية التي تواجه أنظمة الذكاء الاصطناعي في فلسطين؟ سيتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال اجمال بعض هذه التحديات على النحو التالي:

أولاً: انتهاك تطبيقات الذكاء الاصطناعي لمبدأ الخصوصية وحماية البيانات خلافاً للنظام القانوني الفلسطيني

تعتمد أغلب تطبيقات الذكاء الاصطناعي على قواعد البيانات التي تكون مخزنة لدى هذه التطبيقات كما وأنها تعمل على الاحتفاظ بالبيانات الخاصة بالأشخاص الذين يتعاملون معهم كأسمائهم وجنسهم وأرقام هواتفهم وحتى أرقام حسابتهم البنكية وغيرها من المعلومات الخاصة، الأمر الذي قد يترتب عليه عند استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي استخدام هذه المعلومات دون وجه حق مشروع وبطريقة تؤدي إلى انتهاك خصوصية الأفراد وذلك بسبب عدم وجود قواعد قانونية أو ضوابط لاستخدام مثل هذه البيانات من قبل تطبيقات الذكاء الاصطناعي. فمثلاً هناك بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي تفرض على المتعاملين بها الموافقة على السماح بأخذ معلوماتهم وبيانات من هاتفهم المستخدم أو من الوسيلة أو البرنامج الذي يستخدمه عبر الهاتف، وتقوم على تحليل هذه البينات ومعرفة توجهات الأفراد واهتماماتهم ومن ثم تقوم باستغلال هذه المعلومات لأهداف الدعاية أو التجارة أو حتى لأهداف أمنية الأمر الذي يلحق ضرراً في مستخدميها وينتهك حقهم في الخصوصية.[69]

ومن أكثر الأمثلة ايضاً انتشاراً على تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تتعدى على الخصوصية خوارزميات الفيس بوك إذا لا يستطيع أي فرد استخدام تطبيق الفيس بوك إلا إذا اشترك فيه وهذا الاشتراك يتطلب من المشترك ضرورة الإفصاح عن بعض البيانات الخاصة والتي ترتبط بخصوصية صاحبها، ومن المؤكد أن هذه البيانات أصبحت بحوزة شركات الدعاية التجارية.[70]

وهنا يثار التساؤلات حول ما إذا كان النظام القانوني الفلسطيني قادر على توفير الحماية القانونية لمستخدمي الذكاء الاصطناعي لضمان استخدام هذا التطور التكنولوجي في فلسطين؟

---

[69] محمد عرفان الخطيب، مرجع سابق، ص 29؛ انظر أيضاً: سارة أمجد اطميزي، مرجع سابق، ص 8.

[70] احمد علي عثمان، مرجع سابق، ص 1549.

بالرجوع الى القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2003 وتعديلاته،[71] باعتباره المظلة الدستورية للحقوق والحريات، نجد في الباب الثاني منه قد افرد نصوص خاصة تكفل الحقوق، وهذه الحقوق حقوق ملزمة وواجبة الاحترام، الا ان المشرع الفلسطيني لم ينص في القانون الأساسي بشكل صريح على الحق في الخصوصية أسوة بباقي الحقوق والحريات التي نظمها، الا انه قد أشار الى هذا الحق بصورة غير مباشرة في نص المادة (32) حيث نصت هذه المادة على: "كل اعتداء على أي من الحريات الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للإنسان وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها القانون الأساسي أو القانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتضمن السلطة الوطنية تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الضرر".

برأينا يمكن اعتبار انتهاك الخصوصية هو انتهاك لحرمة الحياة الخاصة للإنسان، إذ أن عدم النص بصورة صريحة على الحق بالخصوصية لا ينتقص من واجب الدولة في احترام خصوصية الناس وحمايتها باعتبارها حقاً طبيعياً لصيقاً بالبشر كما وان نص المادة من القانون الأساسي قد نصت على أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام.

صحيح أن القانون الأساسي لم ينص على الحق في الخصوصية بصورة صريحة بما فيها خصوصية المعلومات والقضايا المرتبطة بالتطور التكنولوجي، إلا أن نص المادتين أعلاه منه يشكل أساساً دستورياً قوياً لحماية الحق في الخصوصية خاصة، إذا تم تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بمراقبة الاتصالات وأشكال التدخل الأخرى في الخصوصية ضمن السياسات والقوانين والإجراءات الوطنية.

كما وان القرار بقانون رقم (37) لسنة 2021 بشأن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قد نص على حماية خصوصية المشتركين في الاتصالات إذا نصت المادة (6/4) منه على[72] ": تتولى هيئة تنظيم قطاع الاتصالات 4. حماية مصالح وخصوصية المشتركين بخدمات الاتصالات". ونصت المادة (54) من ذات القانون على انه: "تعتبر جميع المعلومات والبيانات الخاصة بالمشترك سرية يحظر على المرخص له إفشائها أو نشرها دون موافقة المشترك الخطية والصريحة".

كما أن المشرع الفلسطيني أعد مشروع قانون حماية البيانات الشخصية والحق في الحصول على المعلومات إلا انه وحتى هذه اللحظة لم يتم إصداره، وهذا المشروع يتناول ضمن أحكامه المقترحة حماية خصوصية البيانات إلا انه لا يتطرق إلى حماية البيانات الشخصية من تقنيات الذكاء الاصطناعي بصورة مباشرة، وخاصة من حيث استخدام الذكاء الاصطناعي في حماية البيانات الشخصية، وضمان عدم إساءة استخدام تلك البيانات، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات بواسطة الذكاء الاصطناعي.[73] وعليه، نوصي قبل ان يتم إقرار هذا المشروع ان يتناول في أحكامه حماية البيانات الشخصية من تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

---

[71] القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، منشور في الوقائع الفلسطينية، العدد 0، بتاريخ 2003/3/19م، ص 5.

[72] القرار بقانون رقم (37) لسنة 2021 بشأن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، منشور في الوقائع الفلسطينية، العدد 186، بتاريخ 2021/12/23، ص 4.

[73] بيرم جمال عبد اللطيف غزال، مرجع سابق، نظر إلى مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الموقع الإلكتروني التالي:

https://www.aman-palestine.org/about-aman/category-473

كما وتطرق قانون الجرائم الإلكترونية إلى مبدأ الخصوصية وحماية البيانات الشخصيّة ايضاً، حيث نصت المادة (22) على أنه:1. يحظر التدخل التعسفي أو غير القانوني، في خصوصيات أي شخص أو في شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته.2. كل من أنشأ موقعا، أو تطبيقا، أو حسابا إلكترونيا، أو نشر معلومات على الشبكة الإلكترونية، أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات، بقصد نشر أخبار، أو صور، أو تسجيلات صوتيّة، أو مرئيّة، سواء كانت مباشرة أو مسجلة، تتّصل بالتّدخل غير القانوني في الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد، ولو كانت صحيحة، يعاقب بالحبس مدة لا تقلّ عن سنة، أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار أردنيّ، ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونًا، أو بكلتا العقوبتين".

كما وأصدر مجلس الوزراء قرار رقم (3) لسنة 2019، الخاص بحماية البيانات الشخصية الخاصة بالمواطنين الفلسطينيّين، وقد نص في مواده على: "يحظر استخدام البيانات الشخصيّة (المباشرة/غير المباشرة)، الخاصة بالمواطنين، متلقي الخدمة من الشركات والمؤسسات المزودة بها، لأغراض تجارية، دون الحصول على إذن مسبق منهم، تحت طائلة المسؤولية القانونية.[74]

وبناءً على ما سبق، نلاحظ أن المشرع الفلسطيني قد أولى اهتمام كبير لحق حماية الخصوصية والبيانات، ولكن النصوص القانونية المذكورة أعلاه وان كانت تشكل غطاء حمائي الا انه وفي ظل التطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها يوجب علينا أن نضع قواعد قانونية صارمة لضمان حماية البيانات الشخصية وتنظيم استخدامها من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وفي ذات السياق، تناول الميثاق الوطني الأردني لأخلاقيات الذكاء مبدأ الخصوصية والبيانات ضمن المبادئ الأخلاقية التي تناولها، حيث نص على أن جمع البيانات المستخدمة في تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها وتبادلها وحفظها وحذفها ومعالجتها وإدارتها وأي تعامل معها يجب ان يتوافق مع القوانين والتشريعات والتعليمات والقرارات الناظمة لها، كما واكد على أن ضرورة عدم استخدامها الأغراض تجارية أو إجرامية أو أي أغراض أخرى بخلاف ما تم التصريح به من قبل الشخص المعني بالبيانات باستثناء ما تسمح به القوانين المعمول بها.[75]

---

[74] قرار مجلس الوزراء رقم 3 لسنة 2019 بالبيانات الشخصية الخاصة بالمواطنين، منشور في الوقائع الفلسطينية، العدد 156، بتاريخ 2019/6/16، ص 21.

[75] نص البند الرابع الفقرة الثانية من الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الأردني على :"الخصوصية والبيانات جمع البيانات المستخدمة في تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها وتبادلها وحفظها وحذفها ومعالجتها وإدارتها وأي تعامل معها بما يتوافق مع القوانين والتشريعات والتعليمات والقرارات الناظمة لها، اتباع المبادئ والممارسات الفضلى في التعامل مع البيانات وادارتها وآليات تشفيرها وفحص وتقييم وتدريب تقنيات الذكاء الاصطناعي بما يضمن الحفاظ على الخصوصية والسرية ويحترم حقوق ملكية البيانات وحقوق الملكية الفكرية عدم مراقبة الأفراد أو تتبع أفعالهم أو بياناتهم أو صفاتهم أو ما ينتج عن تفاعلهم مع الأنظمة الرقمية بشكل يتعدى على استقلاليتهم ولا يحترم حياتهم الخاصة .التأكد من جودة البيانات التي تغذي تقنيات الذكاء الاصطناعي ودقتها وسلامتها وصحتها وتمثيلها وشمولها واكتمالها ونزاهتها وخضوعها للتدقيق الفني والمراجعة عند الحاجة . اتباع مبادئ حوكمة البيانات وبما يضمن حماية البيانات الشخصية وأمنها وإتاحة إمكانية المساءلة لمنتهكي خصوصية البيانات وبما يتوافق مع القوانين والأنظمة ذات العلاقة .عدم الحصول على البيانات بطريقة غير مشروعة، بالرغم من توفرها بشكل رقمي ومن دون موافقة صاحب العلاقة الشخص المعني بالبيانات)، وعدم استخدامها الأغراض تجارية أو اجرامية أو أي أغراض أخرى بخلاف ما تم التصريح به من قبل الشخص المعني

ثانياً: التمييز والتحيز في إصدار القرارات

على الرغم من التطور الذي أحدثه الذكاء الاصطناعي إلا ان واحدة من أهم الإشكاليات التي ظهرت في السنوات الأخيرة هي عنصرية بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتحيز على أساس الجنس والعرق، الأمر الذي يؤدي الى انتهاك حقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص الحق في المساواة وعدم التحيز حتى وان كانت تقنيات الذكاء الاصطناعي أو القائمين عليها قد قصدوا ذلك. ومن اهم الأمثلة على انتهاك تطبيقات الذكاء الاصطناعي للحق في المساواة والعدالة قيام خوارزميات الذكاء الاصطناعي بالانحياز إلى فئة معينة مثل الذكور دون النساء او انحيازها لأصحاب البشرة البيضاء دون السوداء، بحيث تتخذ هذه الخوارزميات قرارات لصالح جهة معينة على حساب جهة أخرى التي تقوم باستبعادها دون وجه حق، وبالتالي تأتي القرارات متحيزة ولا تستند الى مبررات موضوعية.[76]

ومن الأمثلة على قصص التحيز التي تمت باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، قيام أحد الشركات التقنية الرائدة بإلغاء أداة توظيف تعتمد على الذكاء الاصطناعي لأنها أظهرت تحيز ضد النساء في عملية التوظيف، كما واعتذرت احدى منصات التواصل الاجتماعي الرائدة عن خوارزمية اقتصاص لصور التي أظهرت العنصرية من خلال التركيز على الوجوه البيضاء تلقائياً في عملية الاقتصاص.[77]

وهذه الظاهرة تتنافى مع النظام القانون الفلسطيني، إذا نص القانون الأساسي المعدل 2003 في المادة (9) على: "الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق، أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة".

كما واعتبر المشرع الفلسطيني التمييز هو احد صور التعذيب المجرمة وفقاً لقانون العقوبات، حيث تم تعديل المادة (208) من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 بموجب القرار بقانون رقم (29) لسنة 2023 [78]وتم في هذا التعديل تعريف التمييز بموجب المادة (1/1/هـ) بأنها: "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني أو الجنس أو الإعاقة يستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات

بالبيانات باستثناء ما تسمح به القوانين المعمول بها .عدم استغلال أي من مخرجات الذكاء الاصطناعي للتشهير بالأفراد أو ابتزازهم أو الحاق الضرر بهم بأي شكل من الأشكال خلافًا لما تم التصريح به من قبل الأفراد المعنيين بالبيانات من خلال الموافقة المستنيرة والمسبقة والصريحة".

[76] ناظم رشيد ومي افرام، تدقيق التحيز في الذكاء الاصطناعي في ضوء إطار عمل تدقيق الذكاء الاصطناعي لمعهد المدققين الداخليين، مجلة الأعمال والدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 60، العدد 1، 2023، ص 438.

[77] المرجع السابق، انظرا أيضا: دراسات أكاديمية كشفت عن مشكلات في شركات كبرى منها تحيّز نظام التوظيف بـ«أمازون» ضد النساء نُظم الذكاء الاصطناعي متّهمة بـ التحيّز الخوارزمي، الموقع الإلكتروني التالي:
https://www.emaratalyoum.com/technology/electronic-equipment/2018-11-02-1.1149993

[78] القرار بقانون رقم (29) لسنة 2023 بشأن تعديل قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 وتعديلاته النافذة في المحافظات الشمالية، منشور في الجريدة الرسمية الفلسطينية، العدد 206، بتاريخ 2023/9/25م، ص 39.

الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة مع الآخرين في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أم الثقافية أو المدنية أو في الحياة العامة وأي ميدان آخر".

واعتبر المشرع الفلسطيني التمييز أحد صور التعذيب عنما عرف التعذيب في المادة (1/1/أ/ 2) من القرار بقانون رقم (29) لسنة 2023 المذكور أعلاه، بأنه: "هو إلحاق هذه الألم أو المعاناة لأي سبب يقوم على التمييز أياً كان نوعه". كما ونص المشرع على تجريم هذا الفعل حيث نصت المادة (1 /2) على: أنه يعاقب أي موظف عام أو شخص يتصرف بصفته الرسمية أمر بتعذيب شخص بإذن منه؛ أو علم بذلك وامتنع عن إيقافه؛ بالحبس من ثلاث سنوات إلى سبع سنوات، وإذا أفضى التعذيب إلى ضرر جسدي أو عقلي أو نفسي لمدة تزيد عن 30 يوما يعاقب بالحبس من خمس إلى سبع سنوات، وإذا أفضى التعذيب إلى ضرر جسدي أو عقلي أو نفسي دائم يعاقب بالحبس من سبع سنوات إلى عشر سنوات، وإذا أفضى التعذيب إلى الموت يعاقب بالحبس المؤبد.

وهذا النص قد ينطبق على مستخدمي تطبيقات الذكاء الاصطناعي إذا أدت هذه التطبيقات الى التمييز والانحياز في عملها، وهنا نوصي بضرورة أن يتم وضع إطار قانوني يحظر التمييز غير المبرر ويضمن العدالة والمساواة في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي حيث أن النصوص المذكور أعلاه لا تنص بصورة صريحة على تقنيات الذكاء الاصطناعي أو أجهزة الذكاء الاصطناعي إذا ارتكبت مثل هذه المخالفات.

وتجدر الإشارة الى ان الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الأردني قد تضمن مبدأ الشمول والعدالة والذي قصد بها مبدأ التحيز أيضاً اذ وضح الميثاق الالية التي يمكن ان يدخل بها التحيز من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي حيث نص على: "يدخل التحيز من خلال: بناء النظام أو جمع البيانات أو إعداد مجموعة بيانات تحكمها سمات معينة أو تحليلها أو معالجتها بصورة تمييزية".[79]

[79] نص الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الأردني على: "الشمولية والعدال: ضمان احترام وحماية وتعزيز التنوع والشمول وعدم التحيز في جميع مراحل تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث يتمثل التحيز بالمحاباة التي تنتج عن أنظمة الذكاء الاصطناعي بسبب استخدام مجموعات بيانات غير كاملة أو خاطئة أو متحيزة أو التي تنتج عن الأفراد الذين يصممون و/أو يدربون أنظمة الذكاء الاصطناعي من خلال إنشاء خوارزميات تعكس التحيزات المعرفية المقصودة أو التحيزات الواقعية الناتجة عن عدم التسامح الاجتماعي أو التمييز المؤسسي، ويمكن أن يدخل التحيز من خلال : بناء النظام أو جمع البيانات أو إعداد مجموعة بيانات تحكمها سمات معينة أو تحليلها أو معالجتها بصورة تمييزية. أن يعزز تطوير الذكاء الاصطناعي العدالة الاقتصادية والاجتماعية والرقمية وغيرها، والسعي للقضاء على جميع أنواع التمييز غير العادل وعدم تكافؤ الفرص. العمل على ضمان عدالة تقنيات الذكاء الاصطناعي وعدم تحيزها أو تمييزها أو عدم نقل الصور النمطية السلبية والمفاهيم الخاطئة والممارسات الإقصائية والعنصرية السائدة في المجتمع إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي .استهدافها ضد أي فئة أو مكوّن من مكونات المجتمع. شمولية البيانات وتنوعها والحرص على عدم التحيز في مجموعات البيانات المستخدمة في تقنيات الذكاء الاصطناعي .إتاحة تقنيات الذكاء الاصطناعي للجميع بمساواة وبما لا يتعارض مع المبادئ الأخلاقية وبشكل بسيط وغير مكلف بحيث يشمل الفئات المهمشة والأقل حظا والأشخاص من ذوي الإعاقة وبما يضمن الوصول المتكافئ إلى فوائد وثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي."

ثالثاً: حقوق الملكية الفكرية

يطرح الذكاء الاصطناعي تحديات فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، حيث أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي لديها قدرة على إنتاج الأعمال الفنية والأدبية والابتكارات والرسوم والعلامات التجارية بشكل مستقل، الأمر الذي يثير تساؤلات حول إمكانية حماية حقوق الملكية الفكرية الناتجة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في ظل الأنظمة القانونية؟

ينقسم الفقه القانوني الى اتجاهين بشأن حماية المصنفات التي تنشأ عن الالة والتطبيقات، الاتجاه الأول يذهب الى عدم حماية مثل هكذا مصنفات تحت نظام حق المؤلف لغياب عنصر الإبداع البشري.[80] بينما الاتجاه الثاني يذهب الى ان ينسب العمل إلى منشئ البرنامج. وفي هذا السياق ذهب المشرع الأمريكي الى عدم حماية مثل هكذا مصنفات تحت نظام حق المؤلف لغياب عنصر الإبداع البشري، وهذا ما ذهب اليه القضاء الأمريكي في عدد من القضايا، ومنها القضية التي كانت ما بين شركة Feist Publications Inc ضد شركة Rural Telephone Service Co والتي قضت بأن قانون التأليف والنشر لا يحمي سوى ثمار العمل الفكري والذي يتجسد في القوى الإبداعية للعقل البشري.[81]

وتبنى القضاء الأوروبي ذات المبدأ حيث قضت محكمة العدل الأوربية في 2009 في أحد القضايا بأن قانون حقوق المؤلف ينطبق فقط لإبداع الفكري للمؤلف الذي يعكس شخصية المؤلف وهذا يعني أن المؤلف الشخص الطبيعي ضروري لوجود حقوق للمؤلف.[82]

وبالرجوع الى المنظومة التشريع الخاصة بحماية الملكية الفكرية في فلسطين فقد نصت المادة (1/ 2) من قانون حقوق الطبع والتأليف رقم (46) لسنة 1911م الساري في فلسطين على: "تعني عبارة "حق الطبع والتأليف" الحق الذي يملكه الشخص وحده في إصدار الأثر أو في إعادة إصدار أي جزء جوهري منه في شكل مادي مهما كان، وحق تمثيل الأثر أو تمثيل أي جزء جوهري منه علناُ أو إذا كان الأثر محاضرة فحق إلقاء المحاضرة أو أي قسم جوهري منها وإن كان الأثر لم يتم نشره فحق نشره أو نشر أي قسم جوهري منه".[83]

---

[80] نهاية مطر العبيدي، مصنفات الذكاء الاصطناعي وإمكانية الحماية بقانون حق المؤلف، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 5، العدد 4، الجزء 2، 2-21، ص 239-240.

[81] نهاية مطر العبيدي، مرجع سابق، ص 239-240.
Feist Publications, Inc. v. Rural Tel. Serv. Co., 499 U.S. 340 (1991). Available at: https://supreme.justia.com/cases/federal/us/499/340/

[82] نهاية مطر العبيدي، مرجع سابق، ص 240.

[83] قانون حقوق الطبع والتأليف رقم (46) لسنة 1911م، المنشور في العدد 0، من قوانين فلسطين (مجموعة درايتون –الانتداب البريطاني)، بتاريخ 01/193722/، ص 3204.

يلاحظ من النص أعلاه ان المشرع قد ربط حقوق الطبع التأليف بالعنصر البشري عندما نص على اعتبار ان حقوق الطبع والتأليف هي عبارة عن الحق الذي يمتلكه الشخص وحده، فمعيار الشخص من المتعارف عليها تنطبق على العنصر البشري وحده ولا تنطبق على الالة وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

وبرأينا أن عدم وجود حماية قانونية للمصنفات والإبداعات التي تنشأ عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي وخاصة الخوارزميات قد يؤدي الى سرقتها، وعليه يجب وضع قواعد حمائية خاصة للمصنفات التي تنشأ بفعل الذكاء الاصطناعي وخاصة تلك التي تنتج دون تدخل مباشر أو ملموس للبشر، كما ونرى أن مسألة حماية الملكية الفكرية لبرامج الذكاء الاصطناعي مرتبطة بالاعتراف بالشخصية القانونية لهذه البرامج والتي سوف نتناولها في التحديات الأخرى.

كما وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول ذهبت لوضع إرشادات لحماية حقوق الملكية الفكرية من استخدامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الملكية الفكرية، ومن هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصدرت إرشادات حول العلامات التجارية التي يتم إنشاؤها بواسطة تطبيقات الذكاء الاصطناعي.[84] وقد اخذ البرلمان الأوروبي بتاريخ 20 أكتوبر 2020 قرار بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي الذي أكد فيه على أهمية البحث في تطوير حماية حقوق الملكية لتقنيات الذكاء الاصطناعي،[85] كما وأصدر دليل حول الجوانب القانونية لتسجيل براءات الاختراع للذكاء الاصطناعي.[86]

كما وتناول الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الأردني مبدأ احترام حقوق ملكية البيانات وحقوق الملكية الفكرية ضمن مبدأ الخصوصية الا انه لم يتناول بصورة تفصيلية حماية الإبداع والملكية الفكرية التي تنتج عن تقنيات الذكاء الاصطناعي وكيفية تسجيلها.[87]

وعليه في هذا الصدد نوصي بأن يتم تحديث القوانين ذات العلاقة بالعلامة التجارية وبراءات الاختراع وحقوق النشر في فلسطين لتشمل أحكاما محددة عن الاختراعات والملكية الفكرية التي تنشأ عن تقنيات الذكاء الاصطناعي أو إصدار تعليمات تستند إلى هذه القوانين لتكون ضوابط إرشادية لحماية الأعمال التي تم إنشاؤها بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل صحيح.

---

[84] AI-related patent resources in USA, 2019. Available at:

https://www.uspto.gov/initiatives/artificial-intelligence/artificial-intelligence-resources. Accessed on 2/9/2023.

[85] European Parliament resolution of 20 October 2020 on intellectual property rights for the development of artificial intelligence technologies, 2020/2015 (INI)). Available at:

https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-9-2020-0277_EN.html

[86] The European Patent Office, 'Legal Aspects of Patenting Inventions Involving Artificial Intelligence (AI) – Summary of Feedback by EPC Contracting States' (2019) https://e-courses.epo.org/pluginfile.php/76291/mod_page/content/12/Legal%20aspects%20of%20patenting.pdf

[87] انظر إلى: الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الأردني، بند الخصوصية والبيانات، ص 9.

رابعاً: انتهاك الحق بالعمل

يفرض الذكاء الاصطناعي مخاطر غير مسبوقة على البشرية شأنه شأن أي تطور تكنولوجي آخر، فمع التطور التدريجي للذكاء الاصطناعي، لن تكون هناك حاجة للجهود البشرية بحيث أنه يمكن القيام بكل شيء تقريبا كما وأصبح هناك تخوف من خطر استبدال العمالة البشرية بالآلات، فهناك العديد من الشركات التي بدأت تستخدم الروبوتات بديلاً عن الكادر البشري ومثال ذلك شركات صناعة السيارات التي بدأت بإنشاء خطوط إنتاج لتجميع السيارات تعمل بالآلات والروبوتات مما أجبر العمال التقليديين على فقدان وظائفهم،[88] وهذا سوف يطرح إشكاليات قانونية متعددة، لا سيما في إطار الطبيعة الخاصة لهذا العامل الآلي وحقه في العمل؟

في الحقيقة من وجهت نظرنا لا يمكن تصور وجود هذا الحق للعامل الآلي، لاسيما في إطار غياب أي نص قانوني يسمح بذلك، فبالرجوع إلى قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000 نجد أن المشرع قد عرف العامل بأنه[89]:" شخص طبيعي يؤدي عملاً لدى صاحب العمل لقاء أجر ويكون أثناء أدائه العمل تحت إدارته وإشرافه".

ويلاحظ من النص أعلاه ان قانون العمل قد عرف العامل بانه كل شخص طبيعي وبالتالي لا ينطبق هذا القانون على الروبوتات الألية أو تطبيقات الذكية، إلا أن عدم انطباق هذا النص لا يعني عدم قدرة الشركات على استخدام برامج وتطبيقات في عملها بديلاً عن الإنسان، لذا فإن وجود هذا العامل الآلي في منشأة العمل بحاجة إلى نصوص قانونية تنظم حقه في العمل بما لا يؤثر سلباً على حق العامل البشري.

فقد نصت المادة (25) من القانون الأساسي المعدل 2003 على: "العمل حق لكل مواطن وهو واجب وشرف وتسعى السلطة الوطنية إلى توفيره لكل قادر عليه"، ونصت المادة (2) منه على: "العمل حق لكل مواطن قادر عليه، تعمل السلطة الوطنية على توفيره على أساس تكافؤ الفرص ودون أي نوع من أنواع التمييز".

يلاحظ من النصوص أعلاه ان المشرع الفلسطيني قد رتب على السلطة الوطنية مسؤولية توفير فرص عمل للمواطنين الفلسطينيين وفي ظل ارتفاع نسبة البطالة في فلسطين فإن وجود تطبيقات آلية بديلة عن الكادر البشري سوف تؤدي الى زيادة البطالة وسوف يؤدي ذلك انتهاك حق المواطن الفلسطيني في العمل على الرغم من القدرات التي تقدمها تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل وخاصة في توفير الوقت والجهد إلا ان لها أثر سلبي في زيادة الفقرة والبطالة.

وعليه نوصي بان يتم إعادة النظر في قوانين العمل، أي وضع نص قانوني يحافظ على حقوق العامل الطبيعي من الدخول غير المعهود للعامل الإلكتروني لبيئة العمل، وان يتم تحديد نسبة معينة من استخدام الذكاء الاصطناعي في منشأة صاحب العمل.

---

[88] محمد عرفان الخطيب، مرجع سابق، ص 70.

[89] قانون العمل رقم (7) لسنة 2000، منشور في الوقائع الفلسطينية، العدد 39، بتاريخ 2001/11/25، ص 7.

خامساً: الشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي

يقصد بالشخصية القانونية هي القدرة على اكتساب الحقوق وفي المقابل تحمل الالتزامات، وهي نوعان، فإما أن تكون طبيعة تثبيت للشخص الطبيعي إذا ولد حياً وتنتهي بموته، أو شخصية اعتبارية وهي مجموعة أموال أو أشخاص ترمي الى تحقيق غرض ما كالشركات والجمعيات، ويترتب على وجود الشخصية القانونية أن يتمتع صاحبها في ذمة مالية مستقلة، وكذلك حقوق الملكية الفكرية، وحقه بالاسم، وأيضاً يتحمل المسؤوليات القانونية والالتزامات.[90]

وتثار مسألة الشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي عندما يقع خطأ يؤدي إلى ضرر بفعل تطبيقات الذكاء الاصطناعي ففي هذه الحالة يثار التساؤل حول من هو المسؤول عن الضرر؟ لذلك تعتبر مسألة الشخصية القانونية من أكثر الإشكاليات القانونية التي تطرح عند الحديث عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وقد اختلفت الآراء الفقهية حول الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي اذ يعارض بعض الفقهاء فكرة منح تطبيقات الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، لأنها لا تزال تحتاج للكثير من التطوير، لتكون مؤهلة لأي حقوق قانونية أو أخلاقية مشابهة للحقوق الخاصة للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، كما ويرى هذا الاتجاه ان تطبيقات الذكاء الاصطناعي لا تمتلك الإرادة التي يمتلكها البشر ولأن تقنيات الذكاء الاصطناعي لم تصل بعد إلى درجة البرمجة الذاتية دون تدخل البشر، كما يوجد بعض الالتزامات التي يصعب مطالبة تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل الالتزام بإعطاء شيء أو الالتزام بالامتناع عن عمل، كما ان منح الشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي يعتبر وسيلة لتهرب مصنعي ومبرمجي تقنيات الذكاء الاصطناعي من المسؤولية عما تسببه هذه التقنيات من أضرار ومخاطر.[91]

وفي جانب أخر يذهب بعض الفقهاء إلى إمكانية الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وذلك لتمتع الذكاء الاصطناعي بالعديد من الخصائص منها الاستقلالية في اتخاذ القرارات والتعامل مع الأخرين والقدرة على التعلم الذاتي والتكيف مع الأخرين، كما وإن مفهوم الشخصية لا تقتصر على الشخص الطبيعي الذي يمتلك الإرادة فقط، فعلى الصعيد القانوني تمنح الشخصية القانونية للأشخاص الاعتبارية وهي ليست ببشر، والهدف من توجه هذا الاتجاه هو تحميل تطبيقات الذكاء الاصطناعي المسؤولية القانونية عن الضرر الذي ينتج عنها للغير، وبموجب هذا التوجه، تصبح التطبيقات القائمة على الذكاء الاصطناعي مسؤولة عن تعويض الأضرار الناشئة عما يصدر منها من أفعال ضارة، فتلزم بتعويض الأضرار التي تصيب الغير دون المستخدم أو المالك أو المبرمج أو المصنع وغيرهم.[92] وبهذا السياق، تجدر الإشارة

---

[90] سارة أمجد اطميزي، مرجع سابق، ص 23.

[91] صدام المحمدي وسرور الشجيري، نحو اتجاه في الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي دراسة قانونية مقارنة. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، مج 18، العدد 1، 2023م، 58- 40.

[92] حمدي أحمد سعد احمد، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الرابع المنعقد في كلية الشريعة والقانون بطنطا، عدد خاص، ج 3، ص 253-257.

إلى أن المملكة العربية السعودية قد منحت الروبوت "صوفيا" الجنسية السعودية وجواز السفر السعودي وتعبر بذلك أول دولة تقوم بهذا العمل.[93]

وبرأينا أن مسألة منح الشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي قد تكون ممكنة ولكن ليس بكامل خصائصها، وذلك لاختلاف تطور تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فمن الممكن أن تتمتع بشخصية قانونية افتراضية ناقصة تشبه مرحلة انعدام التمييز لدى الإنسان. وهذا ما ذهب إليه المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأوروبي في موقفه من منح الشخصية القانونية للإنسآلة "الربوتات" حيث فضل استخدام مصطلح الشخص المنقاد بدلا من مصطلح الشخصية القانونية كمرحلة من مراحل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي بحيث يعتبر الإنسان الآلي في هذه المرحلة محكومة بالإرادة الإنسانية وتنقاد وفق توجيهاتها الأمر الذي يؤكد أنه عندما تستقل هذه التقنيات ويتم وضع ضوابط قانونية لتسجيلها وحصولها على الشخصية القانونية وبعدها من الممكن الحديث عن الشخصية القانونية الكاملة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.[94]

[93] Alistair Walsh, Saudi Arabia grants robot citizenship, 2017, Saudi Arabia grants robot citizenship – DW – 10/28/2017. Accessed on 22/9/2023.

[94] حمدي أحمد سعد احمد، مرجع سابق، ص 257.

الخاتمة

طرحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي نفسها بقوة في شتى المجالات، وقد وصلت قدرة أجهزة الحاسوب على أداء مهمات تتطلب التفكير الذاتي والتحليل واتخاذ القرارات بطريقة تشبه الطريقة التي يفعلها البشر، ولكن على الرغم من ذلك انتجت هذه التطبيقات بعض المخاطر التي تؤثر على البشر بشكل مباشر دون ان يكون هناك قواعد قانونية حمائية واضحة لمخاطر تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لذا جاءت هذه الدراسة للبحث في الإطار القانوني الناظم لأنظمة الذكاء الاصطناعي في فلسطين، حيث تناولت الدراسة واقع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، والبيئة التشريعية للذكاء الاصطناعي في فلسطين ومدى الحاجة إلى تشريعات خاصة تنظم تقنية الذكاء الاصطناعي في فلسطين، كما وتناولت الدراسة بعض التحديات القانونية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ومن أهمها:

1. ان هناك دور واضح لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على مختلف اشكالها في المجال القانوني، وعلى وجه الخصوص في مجال العدالة الجنائية وتحقيقها، وكذلك في مجال تقديم الدعم القانوني للأفراد، ومساعدة المحامين والقضاة في عملهم، وفي مجال مراجعة العقود وكذلك في مجال تنفيذ الاحكام القضائية ومساعدة المحاكم.

2. إن الإطار الناظم القانوني لتقنيات الذكاء الاصطناعي في فلسطين لم يكتمل بعد، حيث يتوفر الإطار الذي ينظم العمل الإلكتروني والإطار القانوني الذي يوفر الحماية من الجرائم التي ترتكب نتيجة استخدام الوسائل الإلكترونية والإنترنت ولكنها غير كافية لتشكل إطار قانوني ينظم عمل تقنيات الذكاء الاصطناعي في فلسطين.

3. نظراً لخصوصية هذه التقنيات واختلافها وتطورها بشكل متسارع، لذلك لا بد من وجود تشريع واضح ينظم مفهوم تقنيات الذكاء الاصطناعي ويوفر الحماية القانونية اللازمة من الجرائم التي تصدر نتيجة استخدام هذه التقنيات وحماية حقوق الانسان من الانتهاك، وغيرها من الأحكام القانونية ذات العلاقة.

4. تسعى اغلبية الدول في وضع اطار قانوني ناظم لعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي، ووضعت بعض الدول ضوابط ارشادية واخلاقية الا انها لا تصل حد الالزام كالتشريعات العادية.

5. هناك تحديات قانونية وواقعية نتيجة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتي من أهمها ان استخدام بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى انتهاك الحق في الخصوصية وحماية البيانات الامر الذي يعني المساس بأحد حقوق الانسان وحرمة الحياة الخاصة، كذلك قد يؤدي الاستعانة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى التأثير سلباً على فرص العمل وحق الافراد في الحصول على العمل اللائق.

6. عدم وجود حماية قانونية للمصنفات والإبداعات التي تنشأ عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي وخاصة الخوارزميات في فلسطين الأمر الذي قد يؤدي الى سرقتها.

7. أن مسألة منح الشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي قد تكون ممكنة ولكن ليس بكامل خصائصها، وذلك لاختلاف تطور تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وعليه، تخرج هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها:

1. إعادة النظر في التشريعات المحلية لتواكب التطور الحاصل في مجال الذكاء الاصطناعي حتى يتم توفير الحماية القانونية اللازمة من الجرائم التي تصدر نتيجة استخدام هذه التقنيات وحماية حقوق الانسان من الانتهاك، وعلى وجه الخصوص قانون الجرائم الالكترونية والقوانين ذات العلاقة بالملكية الفكرية وقانون العمل.
2. ان يتم اعداد ميثاق وطني يوضح مبادئ واخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي في فلسطين كما فعل المشرع الأردني.
3. ان يتم وضع قواعد قانونية أخلاقية ملزمة لمشغليّ ومستخدمي تطبيقات الذكاء الاصطناعي ضمن التشريعات السارية في فلسطين.
4. توحيد الجهود الدولية في اعداد اتفاقية دولية حول الذكاء الاصطناعي تكون ملزمة للأطراف، وتوضح حدود استخدام الذكاء الاصطناعي واخلاقياته في التعامل بين الدول.
5. إقرار مسودة قانون الحق في الحصول على المعلومة وحماية البينات في فلسطين، على ان يتم تضمين بعض الاحكام القانونية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

قائمة المصادروالمراجع:

أولاً: المصادر

1. القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، منشور في الوقائع الفلسطينية، العدد 0، بتاريخ 2003/3/19م، ص 5.
2. القرار بقانون رقم (37) لسنة 2021 بشأن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، منشور في الوقائع الفلسطينية، العدد 186، بتاريخ 2021/12/23، ص 4.
3. قرار بقانون رقم (15) لسنة 2017م بشأن المعاملات الإلكترونية، منشور في الوقائع الفلسطينية، عدد 14، 2017/7/9، 2.
4. قانون العمل رقم (7) لسنة 2000، منشور في الوقائع الفلسطينية، العدد 39، بتاريخ 2001/11/25، ص 7.
5. قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2021 بإنشاء لجنة الذكاء الاصطناعي، منشور في الجريدة الرسمية القطرية بتاريخ 2021/09/14، العدد 11، ص 126،
6. قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية، منشور في الوقائع الفلسطينية، العدد 0، بتاريخ 2018/5/3، ص 8.
7. قانون حقوق الطبع والتأليف رقم (46) لسنة 1911م، المنشور في العدد 0، من قوانين فلسطين (مجموعة درايتون -الانتداب البريطاني)، بتاريخ 01/193722/، ص 3204.
8. القرار بقانون رقم (29) لسنة 2023 بشأن تعديل قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 وتعديلاته النافذة في المحافظات الشمالية، منشور في الجريدة الرسمية الفلسطينية، العدد 206، بتاريخ 2023/9/25م، ص 39.
9. قرار مجلس الوزراء المصري رقم 2889، بشأن إنشاء مجلس وطني الذكاء الاصطناعي، نشر في الجريدة الرسمية، العدد 47 مكرر، في 24/ 11/ 2019.
10. قرار مجلس الوزراء رقم 3 لسنة 2019 بالبيانات الشخصية الخاصة بالمواطنين، منشور في الوقائع الفلسطينية، العدد 156، بتاريخ 2019/6/16، ص 21.
11. قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2021م بالمصادقة على سياسة أمن المعلومات، منشور في الوقائع الفلسطينية، العدد 183، بتاريخ 2021/9/22م ص 38.
12. الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الأردن
13. مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الموقع الإلكتروني التالي:

https://www.aman-palestine.org/about-aman/category-473

ثانياً: المراجع

1. إبراهيم حسن الملا، الذكاء الاصطناعي والجريمة الإلكترونية، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، مجلد 26، العدد، 2018.

2. احمد علي عثمان، انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 76، 2021.
3. بن عودة حسكر مراد، اشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2022.
4. سارة أمجد اطميزي، الذكاء الاصطناعي في ظل القانون الجزائي، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2022م.
5. صدام المحمدي وسرور الشجيري، نحو اتجاه في الاعتراف بالشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي دراسة قانونية مقارنة. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، مج 18، العدد 1، 2023م.
6. عبد الله العمادي، الذكاء الاصطناعي ومستقبل الإعلام تهديد أم تعزيز، 2023م.
7. عبد الله سعيد الوالي، المسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الإماراتي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021.
8. عماد الدحيات، نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا: إشكالية العلاقة بين البشر والالة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 8، العدد 5، 2019.
9. فاطمة عبد العزيز بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر، رسالة ماجستير، جامعة قطر، 2023.
10. كريم علي سالم، الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، العدد 54، 2022.
11. محمد الطوخي، تقنيات الذكاء الاصطناعي والمخاطر التكنولوجية، (2021)، مجلة القيادة العامة لشرطة الشارقة -مركز بحوث الشرطة، مجلد 30، العدد 116.
12. محمد حميد المزمومي، المراقبة الإلكترونية كبديل للعقوبة السالبة للحرية، دراسة في ضوء النظام السعودي والأنظمة المقارنة، مجلة صوت القانون، مجلد 7، العدد 2، 2020.
13. محمد ربيع، عقود الذكاء الاصطناعي: نشأتها، مفهومها، خصائصها، تسوية منازعاتها من خلال تحكيم سلسلة الكتل، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، كلية الحقوق، مصر، مج 4، العدد 56.
14. محمد عرفان الخطيب، الذكاء الاصطناعي والقانون: نحو مشروع قانون مؤطر للذكاء الاصطناعي في إطار أحكام القواعد الأوروبية في القانون المدني للإنسآلة لعام 2017 ورؤية قطر الوطنية 2030، المجلة القانونية والقضائية، وزارة العدل -مركز الدراسات القانونية والقضائية، المجلد،14 العدد، 2020.
15. محمد فتحي إبراهيم، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 81، 2023م.
16. نية نشناش، متعاقد الذكاء الاصطناعي: شخص قانوني جديد، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، مجلد 7، العدد 1، 2022.

17. يونس عرب، "متطلبات ومخاطر الانفتاح الإلكتروني من النواحي الفنية والتشريعية"، (2003) الملتقى السابع لمجتمع الأعمال العربي، البحرين، ص2.

18. بيرم جمال عبد اللطيف غزال، القانون والذكاء الصناعي في فلسطين، المركز الديمقراطي العربي، 2023. https://democraticac.de/?p=90473, (30/9/2023).

19. ناظم رشيد ومي افرام، تدقيق التحيز في الذكاء الاصطناعي في ضوء إطار عمل تدقيق الذكاء الاصطناعي لمعهد المدققين الداخليين، مجلة الأعمال والدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 60، العدد 1، 2023.

20. نهاية مطر العبيدي، مصنفات الذكاء الاصطناعي وإمكانية الحماية بقانون حق المؤلف، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 5، العدد 4، الجزء 2، 2-21، ص 239-240.

ثالثاً: المو اقع الإلكترونية:

1. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

https://wam.ae/ar/details/1395303025467

2. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.

https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Pages/RegulationsAndPolicies.aspx

3. عائشة بنت بطي بن بشر، مبادئ وإرشادات أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

https://www.digitaldubai.ae/ar/initiatives/ai-principles-ethics

4. جلسة مجلس الوزراء رقم (210) بتاريخ 2023/6/19م.

http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/Decree/Details/4fcb3d84-782f-4806-8e11-4b5812b26b36

5. الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الخطة الوطنية للتنمية-عنقود التكنولوجيا والإدارة العامة، فلسطين، 2021-2023، ص 44.

رابعاً: المراجع والمصادر الأجنبية

1. Jean-Gabriel Ganascia, Artificial intelligence: between myth and reality. Available at: https://en.unesco.org/courier/2018-3/artificial-intelligence-between-myth-and-reality
2. S.2217 - FUTURE of Artificial Intelligence Act of 2017. Available at: https://www.congress.gov/bill/115th-congress/senate-bill/2217/text
3. Ethics guidelines for trustworthy AI, 2019. Available at: https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/library/ethics-guidelines-trustworthy-ai
4. Christopher Rigano, Using Artificial Intelligence to Address Criminal Justice Needs, National Institute of Justice, NIJ Journal / Issue No. 280, January 2019, pg 2-3.

5. Monica Chin, An AI just beat top lawyers at their own game, February 26, 2018. https://mashable.com/article/ai-beats-humans-at-contracts

6. Nick Szabo Smart Contracts: Building Blocks for Digital Markets, 1996. Available at: https://www.fon.hum.uva.nl/rob/Courses/InformationInSpeech/CDROM/Literature/LOTwinterschool2006/szabo.best.vwh.net/smart_contracts_2.html

European Central Bank, Virtual currency schemes a further analysis, February 2015, Pg. 33.

7. Amy Simpson, Chatbots in legal - what are the key benefits? 14 Dec 2020. Available at: https://www.lexisnexis.co.uk/blog/in-house/chatbots-in-legal-what-are-the-key-benefits

8. about BillyBot, http://www.billybot.co.uk/site/about/index.html

9. Daniel Faggella, AI in Law and Legal Practice – A Comprehensive View of 35 Current Applications, 2021. https://emerj.com/ai-sector-overviews/ai-in-law-legal-practice-current-applications/

10. Conor Allison, Meet ROSS, the newly hired robot lawyer and master of your future, 16 MAY 2016, https://www.digitalspy.com/tech/a794298/meet-ross-the-newly-hired-robot-lawyer-and-master-of-your-future/

11. Leanne Soares, Artificial Intelligence in Canadian Law Libraries, Bluebook 21st ed. 45 CAN. L. LIBR. REV. 16, 2020, Page 18.

12. Mohammed Maree and other, Transforming legal text interactions: leveraging natural language processing and large language models for legal support in Palestinian cooperatives, International Journal of Information Technology, 2023.

13. Rabee Qasem, Banan Tantour, Mohammed Maree, Towards the Exploitation of LLM-based Chatbot for Providing Legal Support to Palestinian Cooperatives, 2023. Available at: https://arxiv.org/abs/2306.05827?fbclid=IwAR2h_hZsHOllaZB8z1qWHWgze6u8xH033kOTXX-bors3PLjoGIv2t7xYbJ

14. Cinara Rocha and João Carvalho, Artificial Intelligence in the Judiciary: Uses and Threats, Algoritmi Centre, University of Minho, Portugal, Vol-3399, paper17, 2022. https://ceur-ws.org/Vol-3399/paper17.pdf

15. Dawn Lo, Can AI replace a judge in the courtroom? UNSW Sydney, 01 OCT 2021. https://newsroom.unsw.edu.au/news/business-law/can-ai-replace-judge-courtroom

16. Feist Publications, Inc. v. Rural Tel. Serv. Co., 499 U.S. 340 (1991). Available at: https://supreme.justia.com/cases/federal/us/499/340/

17. AI-related patent resources in USA, 2019. Available at:

https://www.uspto.gov/initiatives/artificial-intelligence/artificial-intelligence-resources

18. EUROPEAN COMMISSION, proposal for a regulation of the European parliament and of the council laying down harmonised rules on artificial intelligence (artificial intelligence act) and amending certain union legislative acts.